

بنك وربة ش.م.ك.ع.
البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2018

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت
تليفون: +965 2228 7000
فاكس: +965 2228 7444

العيان والمصيري وشركاهم
إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بينك الطابق ١٨ - ٢٠
شارع أحمد الجابر

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك وربة ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2018 وبيان الأرباح أو الخسائر المجموع وبيان الدخل الشامل المجموع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع وبيان التدفقات النقدية المجموع للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 وعن أدائها المالي المجموع وتدقيقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة". ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للفترة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل الأمور وكيفية معالجتها لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل المدينة

يتم تحقق الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل المدينة إلى العملاء مقابل خسائر الائتمان المتوقعة المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المحتسب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى؛ وذلك بناءً على الإفصاحات الواردة في السياسات المحاسبية والإيضاحين رقم 2.1 و 2.4 حول البيانات المالية المجمعة.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يمثل سياسة محاسبية جديدة ومعقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تطبيقها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة بوضعها عند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالات تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات. إن الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيلات منخفضة القيمة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقييم الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بتلك التسهيلات الائتمانية.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بذلك من عدم التأكد من التقديرات والأحكام عند احتساب الانخفاض في القيمة، فإن ذلك الأمر يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك وربة ش.م.ك.ع. (تنمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تنمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تنمة)

الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل المدينة (تنمة)

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها بتقييم وضع وتفعيل أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في وضع النماذج وحوكمتها وأدوات الرقابة التي تم وضعها من قبل الإدارة في تحديد مدى كفاية خسائر الائتمان.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتحققنا من مدى ملائمة تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، تحققنا من مدى ملائمة معايير المجموعة لتحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان الوارد في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. كما تحققنا من مدى تناسب مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بقواعد متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصص، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للتعليمات ذات الصلة، وإذا لزم الأمر، فيتم احتسابها وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا فيما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم أخذها في الاعتبار من قبل إدارة المجموعة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تتضمن أيضاً التسهيلات الائتمانية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمانات وتحققنا من احتساب المخصص المترتب عليها.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2018

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2018، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2018 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للمجموعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسؤوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهري في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

**تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)**

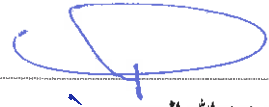
تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأنها قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب أ/ 2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب أ/ 2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات - ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية



وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
إرنست ويونغ
العيان والعصيمي وشركاهم

30 يناير 2019

الكويت

بنك وربة ش.م.ك.ع.

بيان المركز المالي المجمع

كما في 31 ديسمبر 2018

1 يناير 2017 ألف دينار كويتي (معاد إرجاعه)	2017 ألف دينار كويتي (معاد إرجاعه)	2018 ألف دينار كويتي إيضاحات	
			الموجودات
5,480	13,201	19,738	3 نقد وأرصدة لدى البنوك
166,940	246,484	256,486	إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
827,872	1,263,322	1,606,542	4 مدينو تمويل
-	-	41,500	5 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	-	148,585	6 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
99,825	165,921	-	7 استثمارات متاحة للبيع
-	31,660	52,498	8 استثمارات في مشاريع مشتركة
15,632	24,611	22,867	9 عقارات استثمارية
6,387	23,347	26,495	موجودات أخرى
5,643	5,999	18,358	عقارات ومعدات
1,127,779	1,774,545	2,193,069	إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
274,131	572,864	835,063	10 المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
747,433	1,006,614	1,053,178	11 حسابات المودعين
10,626	18,108	33,900	مطلوبات أخرى
1,032,190	1,597,586	1,922,141	إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
100,000	100,000	150,000	12 رأس المال
-	-	40,000	12 علاوة إصدار أسهم
-	-	1,353	12 احتياطي إجباري
(430)	(214)	(4,646)	احتياطي القيمة العادلة
-	251	79	احتياطي تحويل عملات أجنبية
(3,981)	559	7,779	أرباح مرحلة (خسائر متراكمة)
95,589	100,596	194,565	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
-	76,363	76,363	13 الصكوك الدائمة الشريحة I
95,589	176,959	270,928	إجمالي حقوق الملكية
1,127,779	1,774,545	2,193,069	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي



عبد الوهاب عبد الله الحوطي
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

بيان الأرباح أو الخسائر المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017 الف دينار كويتي (معاد إدراج)	2018 الف دينار كويتي	إيضاحات	
51,704 (23,061)	73,105 (38,979)		إيرادات إيداعات وتمويل تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين
28,643	34,126		صافي إيرادات التمويل
6,387	10,924	14	صافي إيرادات استثمار
2,178	3,793	15	صافي إيرادات أتعاب وعمولات إيرادات أخرى
303	20		ربح تحويل عملات أجنبية
601	689		
38,112	49,552		إيرادات التشغيل
(11,640)	(12,309)		تكاليف موظفين
(5,092)	(5,509)		مصروفات عمومية وإدارية
(1,270)	(1,141)		استهلاك
(18,002)	(18,959)		مصروفات التشغيل
20,110	30,593		صافي ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة
(12,318)	(17,064)	16	مخصص انخفاض القيمة
7,792	13,529		صافي ربح السنة قبل الاستقطاعات
-	(122)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(184)	(410)		ضريبة دعم العمالة الوطنية
(74)	(159)		الزكاة
(80)	(100)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
7,454	12,738		صافي ربح السنة
4.61 فلس	7.06 فلس	17	ربحية السهم الأساسية والمخفضة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

2017 ألف دينار كويتي (معاد إدراج)	2018 ألف دينار كويتي	إيضاح
7,454	12,738	صافي ربح السنة
		(خسائر) إيرادات شاملة أخرى: (خسائر) إيرادات شاملة أخرى تم أو سيتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:
		استثمارات متاحة للبيع (معياري المحاسبة الدولي (39)
563	-	- التغير في القيمة العادلة
(347)	-	أرباح من بيع استثمارات متاحة للبيع
216	-	صافي أرباح من استثمارات متاحة للبيع
		التغير في القيمة العادلة لأدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات
	(7,111)	الشاملة الأخرى
	651	خسائر محققة من بيع أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات
251	(172)	الشاملة الأخرى
	57	فروق تحويل عملات أجنبية ناتجة من ترجمة عمليات أجنبية
		صافي الربح من عمليات تحوط للتدفقات النقدية
251	(6,575)	
467	(6,575)	
		إيرادات شاملة أخرى لا يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات
		اللاحقة:
		التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال
-	849	الإيرادات الشاملة الأخرى
467	(5,726)	إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة الأخرى
7,921	7,012	إجمالي الإيرادات الشاملة

بنك وربة ش.م.ك.ع.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

إجمالي حقوق الملكية	الصكوك الدائمة الشريحة 1	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	أرباح مرحلة/ (خسائر متراكمة)	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي إجباري	علاوة إصدار أسهم	رأس المال
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
176,959	76,363	100,596	559	251	(214)	-	-	100,000
2,037	-	2,037	915	-	1,122	-	-	-
178,996	76,363	102,633	1,474	251	908	-	-	100,000
12,738	-	12,738	12,738	-	-	-	-	-
(5,726)	-	(5,726)	-	(172)	(5,554)	-	-	-
7,012	-	7,012	12,738	(172)	(5,554)	-	-	-
90,000	-	90,000	-	-	-	-	40,000	50,000
(172)	-	(172)	(172)	-	-	-	-	-
-	-	-	(1,353)	-	-	1,353	-	-
(4,908)	-	(4,908)	(4,908)	-	-	-	-	-
270,928	76,363	194,565	7,779	79	(4,646)	1,353	40,000	150,000
94,772	-	94,772	(4,798)	-	(430)	-	-	100,000
817	-	817	817	-	-	-	-	-
95,589	-	95,589	(3,981)	-	(430)	-	-	100,000
7,454	-	7,454	7,454	-	-	-	-	-
467	-	467	-	251	216	-	-	-
7,921	-	7,921	7,454	251	216	-	-	-
76,363	76,363	-	-	-	-	-	-	-
(463)	-	(463)	(463)	-	-	-	-	-
(2,451)	-	(2,451)	(2,451)	-	-	-	-	-
176,959	76,363	100,596	559	251	(214)	-	-	100,000

الرصيد في 1 يناير 2018
تعديل انتقالي عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في
1 يناير 2018 (إيضاح 2.2)

الرصيد كما في 1 يناير 2018 بعد التعديل الانتقالي إلى المعيار
الدولي للتقارير المالية 9
صافي ربح السنة
خسائر شاملة أخرى

إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة
زيادة رأس المال (إيضاح 12)
تكاليف مباشرة متعلقة بزيادة رأس المال
المحول إلى الاحتياطي الإجباري
أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)

الرصيد في 31 ديسمبر 2018

الرصيد في 1 يناير 2017
أثر التغير في السياسة المحاسبية (إيضاح 25)

الرصيد في 1 يناير 2017 (معاد إدراجها)
صافي ربح السنة (معاد إدراجها)
إيرادات شاملة أخرى (معاد إدراجها)

إجمالي الإيرادات الشاملة (معاد إدراجها)
إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)
تكاليف معاملات إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)
أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)

الرصيد في 31 ديسمبر 2017 (معاد إدراجها)

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017 الف دينار كويتي (معاد إدراجها)	2018 الف دينار كويتي	إيضاحات
الأنشطة التشغيلية		
7,454	12,738	صافي ربح السنة
(6,387)	(10,924)	تعديلات لـ:
888	618	صافي إيرادات استثمار
1,270	1,141	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
12,318	17,064	استهلاك
		مخصص انخفاض القيمة
15,543	20,637	
(22,684)	31,752	التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
(447,224)	(356,425)	إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
(17,051)	(3,012)	مدينو تمويل
298,342	261,950	موجودات أخرى
256,116	46,564	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
10,724	11,057	حسابات المودعين
		مطلوبات أخرى
93,766	12,523	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية		
-	(17,279)	شراء موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	290	المحصل من بيع واسترداد موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	(128,460)	شراء موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
-	118,453	المحصل من بيع موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(149,646)	-	شراء استثمارات متاحة للبيع
82,318	-	المحصل من بيع واسترداد استثمارات متاحة للبيع
(31,686)	(19,853)	إضافات لإستثمار في مشاريع مشتركة
(8,891)	-	شراء عقار استثماري
(1,651)	(13,965)	شراء عقارات ومعدات
1,535	1,927	توزيعات أرباح مستلمة من موجودات مالية
3,709	6,053	إيرادات صكوك مستلمة
148	191	إيرادات استثمار أخرى مستلمة
392	2,331	توزيعات أرباح مستلمة من مشاريع مشتركة
1,138	1,432	إيرادات تأجير مستلمة
(102,634)	(48,880)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية		
-	90,000	المحصل من زيادة رأس المال
-	(172)	التكاليف المباشرة المتعلقة في زيادة رأس المال
(463)	-	تكاليف إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1
76,363	-	متحصلات من إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1
(2,451)	(4,908)	أرباح مدفوعة لحملة الصكوك الدائمة الشريحة 1
73,449	84,920	صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
64,581	48,563	صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
116,505	181,086	النقد والنقد المعادل في 1 يناير
181,086	229,649	النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

1 معلومات حول البنك

1

بنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 2009/289. إن البنك مسجل كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً لقواعد ولوائح بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") بتاريخ 7 أبريل 2010، وأسهمه متداولة علناً في بورصة الكويت. يقع المكتب المسجل للبنك في برج السنانبل، الطوابق من 26 إلى 28 - شارع عبد الله الأحمد، ص.ب. 1220، الصفاة، 13013 دولة الكويت.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في الاستثمار وأنشطة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك طبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر في 14 يناير 2019 ولمساهمي البنك الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

2.1 أساس الإعداد

2.1

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات التمويلية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر؛ و التأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ و تطبيق متطلبات كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (يشار إليها معاً بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت").

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والعقارات الاستثمارية ومبادلات معدلات الربح وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك، مع التقريب إلى أقرب ألف دينار كويتي، ما لم يرد خلاف ذلك.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية

2.2

اخترت المجموعة في 1 يناير 2018 تغيير طريقة تقييم استثمارها في العقارات إلى طريقة القيمة العادلة حسبما هو مسموح به ضمن معيار المحاسبة الدولي 40/العقارات الاستثمارية، بينما تم تقييم العقارات الاستثمارية خلال السنوات والفترات السابقة بواسطة طريقة التكلفة. وترى الإدارة أن تطبيق طريقة القيمة العادلة في قياس العقارات الاستثمارية أفضل نظراً لأنها توفر معلومات ذات صلة موثوق فيها لمستخدمي البيانات المالية المجمعة، ويتفق هذا مع السياسة المقبولة عموماً لتقييم العقارات الاستثمارية. وعليه، تم تعديل المعلومات المقارنة للسنوات السابقة بغرض تطبيق الطريقة المحاسبية الجديدة بأثر رجعي كما هو مبين بالتفصيل ضمن إيضاح 25.

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء التغير في السياسة المحاسبية المبين أعلاه و تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. فيما يلي طبيعة وتأثير كل تعديل:

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء"

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014، ويسري للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية 15 نموذجاً شاملاً فردياً للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء ويحل محل الإرشادات الحالية المتعلقة بالإيرادات والواردة حالياً في كافة المعايير والتفسيرات المتنوعة ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية. ي طرح المعيار نموذجاً جديداً مكوناً من خمس خطوات ينطبق على الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 15، تتحقق الإيرادات بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل بضائع أو خدمات للعميل.

إن تطبيق المجموعة للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 لم يكن له أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9/الأدوات المالية الصادر في يوليو 2014 بتاريخ تطبيق مبدئي في 1 يناير 2018 باستثناء متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات التمويلية وفقاً لما ورد في إيضاح 2.1. إن متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تمثل تغييراً جوهرياً عن معيار المحاسبة الدولي 39/الأدوات المالية: التحقق والقياس. يطرح المعيار الجديد تغييرات أساسية في المحاسبة عن الموجودات المالية وبعض أوجه المحاسبة عن المطلوبات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية – باستثناء استثمارات حقوق الملكية والمشتقات – استناداً إلى نموذج أعمال المنشأة المستخدم في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات.

تم استبدال فئات قياس الموجودات المالية الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 (المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والمتاحة للبيع، والمحتفظ بها حتى الاستحقاق، والمدرجة بالتكلفة المطفأة) بما يلي:

- (1) موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.
- (2) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
- (3) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

1) موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية وعدم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- (أ) أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- (ب) أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي إلى تدفقات نقدية في تواريخ محددة تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة الربح الفعلي. ويتم تخفيض التكلفة المطفأة مقابل خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم تحقق إيرادات التمويل وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم تسجيل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم التحقق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم تصنيف النقد وأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي ومديني التمويل والموجودات الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

2) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

(أ) أدوات الدين (صكوك) المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
تطبق المجموعة فئة التصنيف الجديدة لأدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يكون الغرض منه تحقيق كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية و
- أن تستوفي الشروط التعاقدية للأداة المالية اختبار مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب.

يتم قياس أدوات الدين وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تسجيل إيرادات التمويل وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الائتمان المتوقعة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. وعند الاستبعاد، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

(2) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تتمة)

(أ) أدوات الدين (صكوك) المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تتمة)

تقوم إدارة المجموعة بتصنيف بعض الصكوك المسعرة وغير المسعرة وإدراجها ضمن موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان المركز المالي المجموع.

(ب) أدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
عند التحقق المبدي، قد تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية (أسهم) على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

إن الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى سيتم قياسها لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تحقق التغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد، ولا يتم الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

وبالنسبة لإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فيتم الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار وفي تلك الحالة يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم انخفاض القيمة.

تقوم إدارة المجموعة بتصنيف وإدراج بعض الأسهم غير المسعرة ضمن أدوات الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان المركز المالي المجموع.

(3) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تقوم المجموعة بتسجيل وقياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بيان المركز المالي المجموع وفقاً للقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، قد تلجأ المجموعة عند التحقق المبدي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي متطلبات قياسه وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي عدم تطابق محاسبي قد يطرأ.

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة وإيرادات التمويل وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع طبقاً لشروط العقد أو عند ثبوت الحق في استلام المدفوعات.

يتضمن هذا التصنيف بعض الأسهم والصناديق التي تم حيازتها بصورة رئيسية لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. ولا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى العوامل الملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أدائها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية مكافأة مديري الأعمال (مثل ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على أساس التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها). كما أن معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها تعتبر أيضاً من الجوانب الهامة في التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل الإدارة.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

تقييم نموذج الأعمال (تتمة)

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكن يتم أخذ هذه المعلومات في الاعتبار عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

اختبار تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية المتعاقد عليها تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب كخطوة ثانية في إجراء التصنيف، تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للأصل المالي لتحديد ما إذا كان يستوفي شروط اختبار مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "المبلغ الأساسي" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد يتغير على مدار عمر الأصل المالي (كأن يتم سداد مدفوعات للمبلغ الأساسية أو إطفاء للعلاوة/الخصم).

وتتمثل أكثر العناصر جوهرية للربح ضمن أي ترتيب للتمويل في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولإجراء التقييم المرتبط باختبار مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب، تستعين المجموعة بالأحكام كما تراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الربح عن هذا الأصل.

عندما لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تنص على ما هو أكثر من مستوى الحد الأدنى من الانكشافات للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية؛ غير المرتبطة بترتيب تمويل إلى تدفقات نقدية تعاقدية لا تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي قياس الأصل المالي وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا تقوم المجموعة بإعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً للتحقق المبدئي إلا في حالة الظروف الاستثنائية التي تقوم فيها المجموعة بحيازة أو بيع أو إنهاء أحد قطاعات الأعمال.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج "خسائر الائتمان المتوقعة". ينطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد على الموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة وموجودات العقود والاستثمارات في أدوات التمويل المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ولا ينطبق على الاستثمارات في الأسهم. وطبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، يتم تسجيل خسائر الائتمان في وقت أسبق مقارنة بما هو طبقاً للمعيار المحاسبة الدولي 39. تستند خسائر الائتمان إلى خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة باحتمالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية ما لم تكن هناك زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ تاريخ التحقق المبدئي. وفي حالة استيفاء الأصل المالي لتعريف الانخفاض في القيمة الائتمانية للموجودات المشتراة أو المستحدثة، تستند خسائر الائتمان إلى التغير في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018

تقوم المجموعة بتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل والتسهيلات الائتمانية غير النقدية في صورة كفالات بنكية وخطابات ضمان وإعتمادات مستندية وتسهيلات ائتمانية نقدية وغير نقدية غير مسحوبة (قابلة وغير قابلة للإلغاء) (يشار إليها معاً بـ "تسهيلات تمويلية") والودائع لدى البنوك والاستثمار في أدوات التمويل بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

إن الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي والصكوك الصادرة من بنك الكويت المركزي وحكومة دولة الكويت تعتبر منخفضة المخاطر ويمكن استردادها بالكامل وبالتالي فلم يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. إن الاستثمارات في أسهم لا تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة.

تقوم المجموعة باحتساب مخصص خسائر الائتمان للتسهيلات التمويلية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ويسجل انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية مقابل خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة من بنك الكويت المركزي (الموضحة في السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018 أدناه) أيهما أعلى.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018 (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي لا تتعرض لزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو للكشافات المحددة كالكشافات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً. وتعتبر المجموعة الأصل المالي كأصل ذي مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يفي تصنيف مخاطر الائتمان لهذا الأصل بالتعريف المتعارف عليه عالمياً "درجة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – دون أي انخفاض ائتماني
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض الائتماني وفقاً لمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – مع التعرض للانخفاض الائتماني
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تحددت كمخفضة ائتمانياً استناداً إلى دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة وفقاً لمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة فهي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج من أحداث التعثر المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتعتبر خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً بعد تاريخ التقارير المالية. تحتسب كل من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدار الاثني عشر شهراً إما على أساس فردي أو مجمع حسب طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

تحديد مرحلة الانخفاض في القيمة

في تاريخ البيانات المالية المجمعة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا وجد ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي من خلال مقارنة المخاطر في حالة التعثر خلال العمر المتبقي المتوقع من تاريخ البيانات المالية المجمع مع المخاطر في حالة التعثر عند التحقق المبدئي. المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان في مجموعة من الضوابط المطلقة والنسبية ذات الصلة. وتعتبر كافة الموجودات المالية التي يتأخر فيها السداد لمدة 30 يوماً أنها تعاني من ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي وتنتقل إلى المرحلة 2 حتى لو لم تشير المعايير الأخرى إلى الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان.

في تاريخ البيانات المالية المجمعة، تقوم المجموعة أيضاً بتقييم ما إذا تعرض الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية إلى انخفاض القيمة الائتمانية. تعتبر المجموعة الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث أو أكثر يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل المالي أو في حالة التأخر في السداد لمدة 90 يوماً عن المواعيد التعاقدية المحددة. لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية في المرحلة 3. إن الدليل على انخفاض القيمة الائتمانية يستند إلى بيانات ملحوظة عما يلي:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو جهة الإصدار.
- مخالفة العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد.
- منح جهة الإقراض امتياز إلى المقترض لم يكن يجب منحه في ظروف مغايرة وذلك لأسباب اقتصادية وتعاقدية تتعلق بالصعوبات المالية التي يواجهها المقترض.
- تلاشي السوق النشط للأدوات المالية نتيجة للصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بسعر خصم كبير ما يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

في حالة عدم الازدياد الملحوظ لمخاطر الائتمان أو عدم انخفاض القيمة الائتمانية المتعلقة بأصل مالي أو مجموعة موجودات مالية في تاريخ البيانات المالية المجمعة منذ التحقق المبدئي، يتم تصنيف هذه الموجودات ضمن المرحلة 1.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018 (تتمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات على أساس المتوسط المرجح لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المجموعة طبقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. تشمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة احتمالية التخلف عن السداد واحتساب نسبة الخسارة عند التعثر والانكشاف للمخاطر عند التعثر. تقوم المجموعة بتقدير هذه العوامل باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة اخذاً في الاعتبار التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية لهذه الموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية للاقتصاد الكلي وعوامل أخرى.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي المجموع

يتم عرض مخصصات الخسائر المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة كإقطاع من مجمل القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات المالية وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة وفقاً للتكلفة المضافة. وفي حالة أدوات التمويل المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، تسجل المجموعة مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي المجموع.

السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018

مخصصات خسائر الائتمان طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتعين على المجموعة احتساب مخصصات لخسائر الائتمان لمديني التمويل طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن مديني التمويل وحساب المخصصات. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخر السداد عندما لا يتم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدية المقرر لها أو عندما تزيد قيمة التسهيل عن الحدود المقررة المعتمدة مسبقاً. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخر السداد ومنخفض القيمة عند التأخر في سداد الأرباح أو قسط المبلغ الأساسي لمدة تزيد عن 90 يوماً وعندما تزيد القيمة المدرجة بالدفاتر للتسهيل عن قيمته المقدرة الممكن استردادها. ويتم إدارة ومراقبة مديني التمويل المصنف "متأخر السداد" و"متأخر السداد ومنخفض القيمة" معاً كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات الأربع التالية والتي يتم استخدامها لتحديد المخصصات.

المخصصات
المحددة

المعايير

الفئة

	غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً	قائمة المراقبة
20%	غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 إلى 180 يوماً	دون المستوى
50%	غير منتظمة لفترة تتراوح من 181 إلى 365 يوماً	مشكوك في تحصيلها
100%	غير منتظمة لفترة تتجاوز 365 يوماً	معدومة

قد تقوم المجموعة بتصنيف تسهيل ائتماني ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه بناءً على رأي الإدارة حول أوضاع العميل المالية و/أو غير المالية.

يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة مديني التمويل التي تنطبق عليهم هذه التعليمات (بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمانات المقيدة) والتي لا تخضع لاحتساب مخصص محدد.

محاسبة التحوط

يستمر تطبيق التحوط محاسبة التحوط العامة الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً للأنواع الثلاثة لآليات محاسبة التحوط الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39. ومع ذلك، هناك قدر أكبر من المرونة ارتباطاً بأنواع المعاملات المؤهلة لمحاسبة التحوط وخصوصاً فيما يتعلق بتوسيع نطاق أنواع الأدوات المؤهلة كأدوات تحوط وأنواع بنود المخاطر للبنود غير المالية المؤهلة لمحاسبة التحوط. إضافة إلى ذلك، أدخلت التغييرات على اختبار الفعالية وتم استبداله بمبدأ "العلاقة الاقتصادية". ولم يعد مطلوباً إجراء تقييم فعالية التحوط بأثر رجعي.

لم يكن لمتطلبات التحوط الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية (تتمة)
الانتقال

تم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية والنتيجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بأثر رجعي باستثناء ما هو مبين أدناه:

(أ) لم يتم إعادة إدراج الفترات المقارنة. وتم تسجيل الفروق في القيم الدفترية للموجودات المالية والنتيجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الأرباح المرحلة والاحتياطات ذات الصلة كما في 1 يناير 2018. وبالتالي، لا تعكس المعلومات المعروضة لسنة 2017 متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وبذلك هي ليست قابلة للمقارنة بالمعلومات المعروضة لسنة 2018 طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

(ب) تم إجراء عمليات التقييم التالية على أساس المعلومات والظروف القائمة في تاريخ التطبيق المبدئي:

- تحديد نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي من خلاله؛
- التصنيف وإلغاء التصنيفات السابقة لبعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية كمقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- تصنيف بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها لغرض المتاجرة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ و
- في حالة إذا كانت أداة الدين ذات مخاطر انتمائية منخفضة في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، فإن المجموعة قد افترضت أن مخاطر الائتمان للأصل لم تتعرض لارتفاع جوهري منذ الإقرار المبدئي.

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

إن تأثير التغير في السياسة المحاسبية كما في 1 يناير 2018 أدى إلى ارتفاع احتياطي القيمة العادلة بمبلغ 1,122 ألف دينار كويتي وارتفاع الأرباح المرحلة بمبلغ 915 ألف دينار كويتي كما يلي:

أرباح مرحلة ألف دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي
559	(214)

الرصيد الختامي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 في 31 ديسمبر 2017 (معاد إدراجه)

التأثير على إعادة التصنيف وإعادة القياس:

إعادة تصنيف استثمارات في أدوات مالية (صناديق وأسهم) من متاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2,541 135

إعادة تصنيف استثمارات في أدوات مالية (أسهم) من متاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

535

2,541 670

إجمالي تأثير إعادة التصنيف وإعادة القياس على الرصيد الافتتاحي

التأثير على خسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية:

خسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 لاستثمارات في أدوات دين (صكوك) من متاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

(452) 452

خسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة (إيداعات لدى البنوك)

(322) -

(852) -

خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 لمديني التمويل

(1,626) 452

إجمالي تأثير خسائر الائتمان المتوقعة على الرصيد الافتتاحي

915 1,122

إجمالي تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018

1,474 908

الرصيد الافتتاحي طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في 1 يناير 2018

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة) المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية (تتمة) الانتقال (تتمة)

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية في تاريخ التطبيق المبني للمعيار الدولي للتقارير المالية 9

يوضح الجدول التالي مطابقة فئات القياس الأصلية والقيمة المدرجة بالدفاتر طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 وفئات القياس الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 للموجودات المالية لدى المجموعة كما في 1 يناير 2018.

القيمة الجديدة المدرجة بالدفاتر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	إعادة القياس أخرى	إعادة القياس الائتمان المتوقعة	القيمة الأصلية المدرجة بالدفاتر طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	التصنيف الأصلي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	التصنيف الجديد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	الموجودات المالية
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
13,201	-	-	13,201	مدرجة بالتكلفة المطفأة	قروض ومدينون	النقد والأرصدة لدى البنوك
246,162	-	(322)	246,484	مدرجة بالتكلفة المطفأة	قروض ومدينون	إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
1,262,470	-	(852)	1,263,322	مدرجة بالتكلفة المطفأة	قروض ومدينون	مدينون تمويل
140,140	-	-	140,140	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	موجودات مالية متاحة للبيع	استثمارات في أدوات مالية - صكوك
23,603	2,676	-	20,927	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	موجودات مالية متاحة للبيع	استثمارات في أدوات مالية - صناديق وأوراق مالية أخرى (غير مسعرة)
4,633	535	-	4,098	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	موجودات مالية متاحة للبيع	استثمارات في أدوات مالية غير مسعرة - أسهم
756	-	-	756	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	موجودات مالية متاحة للبيع	استثمارات في أدوات مالية مسعرة - أسهم
23,347	-	-	23,347	مدرجة بالتكلفة المطفأة	قروض ومدينون	موجودات أخرى
1,714,312	3,211	(1,174)	1,712,275			إجمالي الموجودات المالية

لم يؤد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 إلى أي تغيير في تصنيف أو قياس المطلوبات المالية.

يطابق الجدول التالي مخصصات انخفاض القيمة الختامية للموجودات المالية والمحددة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017 مع مخصص خسائر الائتمان المتوقعة الافتتاحية المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في 1 يناير 2018.

مخصص انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 في 31 ديسمبر 2017	إعادة القياس ألف دينار كويتي	خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018	ألف دينار كويتي
20,376	1,174	452	21,550
20,376	1,626	22,002	

استثمارات في أدوات مالية (صكوك) من متاحة للبيع إلى
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة
الأخرى

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

2.3 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير والتعديلات على المعايير الصادرة ذات الصلة بالمجموعة، ولكنها لم تسر حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. تعتزم المجموعة تطبيق تلك المعايير عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود التأجير" في يناير 2016 ويسري فعلياً للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، ويحل محل معيار المحاسبة الدولي 17 عقود التأجير، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4 - تحديد ما إذا كان الترتيب يتضمن عقد تأجير، وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 15 - عقود التأجير التشغيلي - الحوافز، وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 27 - تقييم جوهر المعاملات التي تتضمن شكل قانوني لعقد التأجير. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 16 مبادئ التحقق والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير ويتطلب من المستأجرين المحاسبة عن كافة العقود ضمن نموذج موازنة فردي مماثل للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17.

يتضمن المعيار إعفاءين للمستأجرين - عقود التأجير لموجودات "منخفضة القيمة" (مثل أجهزة الحواسيب الشخصية) وعقود التأجير قصيرة الأجل (أي العقود التي تمتد لفترة 12 شهر أو أقل). وفي تاريخ بداية عقد التأجير، يقوم المستأجر بتسجيل التزام لمدفوعات عقد التأجير (أي التزام عقد التأجير) وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل الأساسي خلال مدة عقد التأجير (أي الأصل المرتبط بحق الاستخدام). ينبغي على المستأجرين القيام بشكل منفصل بتسجيل مصروف التمويل على التزام عقد التأجير ومصروف الاستهلاك للأصل المرتبط بحق الاستخدام.

كما يجب على المستأجرين أيضاً إعادة قياس التزام التأجير عند وقوع أحداث معينة (مثل: التغير في مدة الإيجار، أو التغير في مدفوعات التأجير المستقبلية الناتج من التغير في المؤشر أو النسبة المستخدمة لتحديد تلك المدفوعات). وبشكل عام، يقوم المستأجر بتسجيل القيمة الناتجة من إعادة قياس التزام التأجير كتعديل على الأصل المرتبط بحق الاستخدام.

إن طريقة محاسبة المؤجر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 لا تختلف بصورة جوهرية عن طريقة المحاسبة الحالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17، حيث يستمر المؤجرون في تصنيف كافة عقود التأجير باستخدام نفس مبدأ التصنيف الموضح في معيار المحاسبة الدولي 17 كما يميز بين نوعين من عقود التأجير: عقود التأجير التشغيلي والتمويلي.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 16 من المستأجرين المحاسبة عن أغلب عقود التأجير في نطاق المعيار بطريقة مماثلة للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي التي يتم المحاسبة عنها حالياً وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17 "عقود التأجير". حيث يقوم المستأجرون بتسجيل الأصل "المرتبط بحق الاستخدام" والالتزام المالي المقابل في بيان المركز المالي المجمع. وسيتم إطفاء الأصل على مدار مدة الإيجار وقياس الالتزام المالي بالتكلفة المطفأة. إن المجموعة بصدد تقييم تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

كما يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 16 من المستأجرين والمؤجرين عرض المزيد من الإفصاحات بما يتجاوز متطلبات معيار المحاسبة الدولي 17.

تخطط المجموعة لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب وليس من المتوقع أن يكون هناك أي تأثير جوهري لهذا المعيار على بياناتها المالية المجمعة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة له بالكامل (الشركات المستثمر فيها والتي يسيطر عليها البنك). تتحقق السيطرة عندما تتعرض المجموعة لمخاطر، أو يكون لها حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. تسيطر المجموعة بشكل محدد على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لديها:

- القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي لديها حقوق حالية تمنحها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).

- التعرض لمخاطر أو استحقاق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها.

- القدرة على استغلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

عندما تحتفظ المجموعة بأقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة في الاعتبار عند تقييم ما إذا كان لها القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك ما يلي:

- الترتيب التعاقدى مع مالكي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها.

- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.

- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا كانت المعلومات والظروف تشير إلى وقوع تغيرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يبدأ تجميع الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل عندما تحصل المجموعة على السيطرة على تلك الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل وتتوقف تلك السيطرة عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات للشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة للمجموعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة لها بالكامل.

عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على المعلومات المالية للشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل لكي تتماشى السياسات المحاسبية للشركات ذات الأغراض الخاصة مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم عند التجميع استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين شركات المجموعة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في الشركة التابعة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل، مع عدم فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل، فإنها تعمل على عدم تحقق الموجودات ذات الصلة والمطلوبات والحصص غير المسيطرة والبنود الأخرى لحقوق الملكية بينما يتم تحقق أي أرباح أو خسائر ناتجة في الأرباح أو الخسائر. يتم عدم تحقق أي استثمار وفقاً للقيمة العادلة في تاريخ فقد السيطرة.

فيما يلي تفاصيل الشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك:

اسم الشركة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2018	حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2017
شركة ابيات العقارية ذ.م.م.	عقارات	سلطنة عمان	100%	100%
شركة الثمار العمانية للتطوير ذ.م.م.	عقارات	سلطنة عمان	100%	100%
شركة الكوت القابضة المحدودة	عقارات	جيرزي	100%	100%
شركة صكوك وربة الشريحة 1 المحدودة	أوراق مالية	جزر الكايمان	100%	100%

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية

تاريخ التحقق

يتم تحقق الموجودات والمطلوبات المالية باستثناء أرصدة مديني التمويل وحسابات المودعين مدينياً في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. وهذا يتضمن المتاجرة بالطريقة الاعتيادية؛ أي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً وفقاً للنظم أو العرف السائد في الأسواق. يتم تسجيل التمويل إلى العملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. وتسجل المجموعة حسابات المودعين عند تحويل الأموال إلى المجموعة.

القياس المبني للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند التحقق المبني على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال المستخدم في إدارة الأدوات. وتقاس الأدوات المالية مدينياً وفقاً لقيمتها العادلة باستثناء في حالة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم إضافة أو اقتطاع تكاليف المعاملة من هذا المبلغ.

ربح أو خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند استحداث تلك الأداة، وكان احتساب القيمة العادلة يستند إلى أسلوب تقييم يعتمد فقط على المدخلات الملحوظة في معاملات السوق، تقوم المجموعة بإدراج الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في إيرادات الاستثمار. في تلك الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى النماذج التي لها بعض المدخلات غير الملحوظة، يكون الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة مؤجلاً ويدرج فقط في الأرباح أو الخسائر عندما تصبح المدخلات ملحوظة أو عندما يتم عدم التحقق لتلك الأداة.

تحديد تصنيف وقياس الموجودات المالية

قامت المجموعة بتحديد تصنيف وقياس الموجودات المالية كما يلي:

(1) النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، يتكون النقد والنقد المعادل من "النقد والأرصدة لدى البنوك التجارية وبنك الكويت المركزي" و"الإيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي والتي تستحق خلال 3 أشهر من تاريخ التعاقد". ويتم إدراج النقد والنقد المعادل وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة معدل الربح الفعلي.

(2) الإيداعات لدى البنوك ومدينو التمويل

هي موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير مسعرة في سوق نشط. تقدم المجموعة فقط منتجات وخدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل الوكالة والمرابحة والإجارة:

الوكالة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب اتفاقية وكالة، ويقوم هذا العميل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم العميل بإعادة المبلغ في حالة التعثر أو الإهمال أو الإخلال بأي من شروط وأحكام الوكالة.

المرابحة هي اتفاقية بيع للسلع والعقارات إلى عميل "ملتزم بالشراء" بسعر يشمل التكلفة وهامش ربح متفق عليه، وذلك بعد حيازة المجموعة للأصل.

الإجارة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة (المؤجر) بشراء أو إنشاء أصل بغرض تأجيره بناءً على طلب العميل (المستأجر) وذلك بناءً على تعهد منه باستئجار الأصل لفترة محددة ومقابل أقساط إيجار محددة. يمكن أن تنتهي الإجارة بنقل ملكية الأصل إلى المستأجر.

يدرج الإيداع لدى البنوك ومدينو التمويل في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصاً مخصص انخفاض القيمة. يتم سداد المبلغ المستحق إما على أقساط أو على أساس السداد المؤجل.

(3) الاستثمارات المالية

تضمنت الاستثمارات المالية للمجموعة الاستثمار في الصكوك و الأسهم والصناديق وأوراق مالية أخرى. تم تصنيف الصكوك و الأسهم غير المسعرة كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. وتم تصنيف الأسهم المسعرة والصناديق (غير مسعرة) وأوراق مالية أخرى (غير مسعرة) كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

تحديد تصنيف وقياس الموجودات المالية (تتمة)

(4) الموجودات المالية المتاحة للبيع - السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018

تضمنت الاستثمارات المتاحة للبيع الاستثمارات في أسهم وأدوات الدين (أي الصكوك). إن الاستثمارات في الأسهم المصنفة كمكشحة للبيع هي تلك التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وأدوات الدين في هذه الفئة هي تلك التي هناك نية للاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة وقد يتم بيعها لتلبية احتياجات السيولة أو استجابة للتغيرات في ظروف السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم إدراجها في احتياطي القيمة العادلة حتى يتم استبعاد الاستثمار، ويتم في ذلك الوقت إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، أو أن يتم تحديد الاستثمار كاستثمار انخفضت قيمته، ويتم في ذلك الوقت إعادة تصنيف الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. ويتم تسجيل الأرباح المكتسبة خلال الاحتفاظ بالاستثمارات المتاحة للبيع كإيرادات استثمار (تستخدم طريقة معدل الربح الفعلي لأدوات التمويل).

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت النية والقدرة على بيع موجوداتها المالية المتاحة للبيع في المدى القريب لا تزال ملائمة أم لا. إذا لم تستطع المجموعة، وذلك في ظروف نادرة، المتاجرة بهذه الموجودات المالية بسبب الأسواق غير النشطة، قد تختار المجموعة إعادة تصنيف هذه الموجودات المالية فيما لو كان لدى الإدارة النية والقدرة على الاحتفاظ بالموجودات للمستقبل القريب أو حتى تاريخ الاستحقاق.

المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقاس هذه المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي. يتم حساب التكلفة المطفأة أخذاً في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءاً مكملًا لمعدل الربح الفعلي.

يتم تصنيف المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات المودعين والمطلوبات الأخرى كـ "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

الضمانات المالية

في إطار سياق الأعمال الطبيعي، تمنح المجموعة ضمانات مالية تتكون من إتمادات مستندية وكفالات وخطابات قبول. يتم مبدئياً قيد الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة بالقيمة العادلة -الذي يمثل القسط المستلم- ضمن مطلوبات أخرى. لاحقاً للتحقق المبدئي، يتم قياس التزام المجموعة بموجب كل ضمان وفقاً للمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. واعتباراً من 1 يناير 2018، يتم قياس التزام المجموعة مقابل خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي، والمخصصات المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

عدم تحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتم عدم تحقق الأصل المالي (أو ما ينطبق عليه جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) عندما:

- تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- تقوم المجموعة بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ وإما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم تقوم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من أصل أو الدخول في ترتيب القبض والدفع فإنها تقوم بتقييم ما إذا كانت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية وإلى أي مدى ذلك. وإذا لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بالمخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تفقد السيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في تسجيل الأصل المحول بمقدار استمرار مشاركة المجموعة في هذا الأصل. في تلك الحالة، يتم أيضاً تسجيل التزام ذي صلة من قبل المجموعة. يتم قياس الأصل المحول والالتزام ذي الصلة على أساس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة

يتم قياس استمرار السيطرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة المدرجة بالدفاتر الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يتعين على المجموعة سداده أيهما أقل.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

عدم تحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

و يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإغفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبدل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد، ويدرج الفرق في القيمة المدرجة بالدفاتر ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

عدم التحقق نتيجة التعديل الجوهري أو بسبب الشروط والأحكام

تعمل المجموعة على عدم تحقق الأصل المالي مثل أرصدة مديني التمويل عندما يعاد التفاوض حول الشروط والأحكام في حدود أن تتحول هذه الأرصدة بصورة جوهريّة إلى تمويل جديد مع إدراج الفرق كعدم تحقق للأرباح أو الخسائر في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل. ويتم تصنيف التمويلات المسجلة حديثاً ضمن المرحلة 1 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة ما لم تعتبر منخفضة ائتمانياً.

عند تقييم إمكانية عدم تحقق أرصدة مديني التمويل أو تحققها، تراعي المجموعة العوامل التالية من بين عدة عوامل أخرى:

- تغير عملة التمويل
- انطباق إحدى خصائص أدوات حقوق الملكية
- تغير الطرف المقابل

في حالة وقوع مثل هذه التغيرات، فإن الأداة في تلك الحالة لم تعد تستوفي معايير اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والعائد فحسب.

إذا لم تؤد هذه التغيرات إلى تدفقات نقدية مختلفة بصورة جوهريّة، فبالتالي لا يتم عدم التحقق. واستناداً إلى التغيير في التدفقات النقدية المخصومة وفقاً لمعدل الربح الفعلي الأصلي، تسجل المجموعة أرباح أو خسائر التعديل في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل.

المقاصة

يتم فقط إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجموع عندما يكون للمجموعة حق ملزم قانوناً بمقاصة المبالغ المحققة وتنوي المجموعة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي أو تحقق الموجودات والمطلوبات في آن واحد.

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

عند بداية علاقة تحوط، تقوم المجموعة بشكل رسمي بتصنيف وتوثيق علاقة التحوط التي تهدف المجموعة تطبيق محاسبة التحوط عليها بهدف إدارة المخاطر واستراتيجية إجراء التحوط.

بداية من 1 يناير 2018، يشمل التوثيق تحديد أداة التحوط وبند التحوط أو المعاملة وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها وكيفية قيام المجموعة بتقييم استيفاء علاقة التحوط لمتطلبات فعالية التحوط من عدمه (بما في ذلك تحليل مصادر فعالية التحوط وكيفية تحديد نسبة التحوط). تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- هناك "علاقة اقتصادية" بين بند التحوط وأداة التحوط.
- ليس لمخاطر الائتمان "تأثير مهيم على تغيرات القيمة" الناتجة من العلاقة الاقتصادية.
- تكون نسبة التحوط المرتبطة بعلاقة التحوط مماثلة لتلك الناتجة من قدر بند التحوط والذي تقوم المجموعة بالتحوط منه فعلياً وقدر أداة التحوط التي تستخدمها المجموعة فعلياً للتحوط من بند التحوط.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط (تتمة)

عمليات تحوط التدفقات النقدية:

توفر عمليات تحوط التدفقات النقدية تحوطاً للتعرض للتباين في التدفقات النقدية الذي إما أن ينسب إلى مخاطرة معينة ترتبط بموجودات أو مطلوبات محققة أو بمعاملة محتملة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية ضمن التزام تام غير محقق.

يتحقق الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن بيان الإيرادات الشاملة الأخرى المجمع بينما يتم تحقق أي جزء غير فعال مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. ويتم تعديل احتياطي تحوط التدفقات النقدية بالأرباح أو الخسائر المترجمة لأداة التحوط أو التغيرات المترجمة في القيمة العادلة لبند التحوط أيهما أقل.

عندما تنتهي صلاحية أداة التحوط أو يتم بيعها أو إلغاؤها أو ممارستها أو لم تعد مؤهلة للوفاء بمعايير محاسبة التحوط، تبقى أي أرباح أو خسائر مترجمة مسجلة سابقاً في بيان الإيرادات الشاملة الأخرى المجمع في ذلك الوقت ضمن بيان الإيرادات الشاملة الأخرى المجمع ويتم تسجيلها عند التسجيل النهائي لمعاملة التحوط المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. وعندما لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المترجمة المسجلة في بيان الإيرادات الشاملة الأخرى المجمع مباشرة إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

الاستعانة بالمعلومات المستقبلية

تستعين المجموعة بمعلومات مستقبلية في تقييمها لما إذا كانت مخاطر الائتمان للأدوات قد زادت بشكل ملحوظ منذ التحقق المبدئي وقياس خسائر الائتمان المتوقعة على حد سواء. ولقد قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتوصلت إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء تعديلات ترتبط بالاقتصاد الكلي لتحديد مدى التفاوت مقارنة بالسيناريوهات الاقتصادية. وهذه التعديلات تعكس التوقعات المقبولة والمؤيدة للظروف المستقبلية للاقتصاد الكلي والتي قد لا يتم التوصل إليها خلال عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية. وتشتمل عوامل الاقتصاد الكلي على سبيل المثال لا الحصر إجمالي الناتج المحلي ومؤشر أسعار السلع ومؤشر أسعار الأسهم وتتطلب تلك العوامل تقييماً لكل من التوجه الحالي والمتوقع لدورة الاقتصاد الكلي. وتزيد الاستعانة بالمعلومات المستقبلية من الأحكام المطلوبة التي ينبغي اتخاذها حول قياس مدى تأثير خسائر الائتمان المتوقعة بالتغيرات في هذه العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. وتتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات التي تشتمل على أية توقعات حول الظروف الاقتصادية المستقبلية.

أرصدة مديني التمويل المعاد التفاوض عليها

في حالات التعثر عن السداد، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التمويلات المقدمة إلى العملاء بخلاف حيازة الضمان. قد يتضمن ذلك مد تربيئات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة. وفي حالة إعادة التفاوض أو تعديل التمويلات الممنوحة إلى العملاء ولكن دون أن يتم إلغاؤها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة طريقة العائد الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل شروط التمويل. وتتولى الإدارة باستمرار مراجعة أرصدة مديني التمويل التي أعيد التفاوض بشأنها، إن وجدت، لضمان الالتزام بكافة المعايير واحتمالية سداد الدفعات المستقبلية. كما تقوم الإدارة بتقييم مدى وجود أي ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان أو وجوب تصنيف التسهيل الائتماني ضمن المرحلة 3.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018

تقوم المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض جوهري في قيمة أصل أو مجموعة من الموجودات المالية بشكل فردي. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية منخفضة في القيمة فقط في حالة وجود دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة نتيجة وقوع حدث أو أحداث بعد التحقق المبدئي للأصل المالي ("حدث خسارة" متكبدة) وأن يكون لهذا الحدث تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية. لأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات المالية عند أدنى مستوى يتحقق عنده تدفقات نقدية قابلة لتحديد بصورة منفصلة.

فيما يتعلق بمديني التمويل، تقوم المجموعة أولاً بتقييم بصورة فردية ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض جوهري في قيمة الموجودات المالية بشكل منفرد، أو بصورة مجمعة بالنسبة للموجودات المالية غير الجوهرية بشكل منفرد. إذا توصلت المجموعة إلى أنه لا يوجد دليل موضوعي على وجود انخفاض بالنسبة للأصل المالي الذي تم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان جوهرياً أو لا، فإن المجموعة تدرج الأصل ضمن مجموعة من الموجودات المالية التي لها سمات مخاطر ائتمان مماثلة وتقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة. بالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بشكل منفرد لتحديد انخفاض القيمة ووجد أن هناك خسارة انخفاض في القيمة أو لا تزال تحقق خسائر انخفاض القيمة فهي لا تدرج ضمن التقييم المجمع لتحديد انخفاض القيمة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018 (تتمة)

إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود خسارة انخفاض في القيمة، فإن مبلغ أية خسارة انخفاض في القيمة محددة يتم قياسه بالفرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الانتماء المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). ويتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وفقاً لمعدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل بمبلغ انخفاض القيمة ويتم تسجيل مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم تقييم الضمانات المالية وخطابات الاعتماد ويتم احتساب مخصصات بطريقة مماثلة لتلك التي يتم بها احتساب المخصصات لمديني التمويل.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام على كافة التسهيلات التمويلية - بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمان - والتي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد.

بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع، تقوم المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا توفر دليل موضوعي على أن استثماراً أو مجموعة من الاستثمارات تعرضت للانخفاض في القيمة. يشتمل الدليل الموضوعي على وقوع انخفاض كبير أو مستمر في القيمة العادلة للاستثمار على نحو أقل من تكلفته. يتم قياس ما إذا كان الانخفاض "كبيراً" مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و"مستمراً" مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن خسارة انخفاض القيمة - التي يتم قياسها بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً خسائر انخفاض القيمة من ذلك الاستثمار والمدرجة سابقاً في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع - يتم استبعادها من احتياطي القيمة العادلة وتدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة للاستثمارات في الأسهم من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وتفيد الزيادات في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم مراجعة الموجودات الأخرى لغرض تحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة المدرجة بالدفاتر. يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز معه القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل مبلغه الممكن استرداده. إن المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر.

الشطب

لم تتغير السياسة المحاسبية للمجموعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 عنها طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39. من الممكن أن يتم شطب الموجودات المالية إما جزئياً أو بالكامل. وفي حالة إذا زاد المبلغ المشطوب عن مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والتي يتم تطبيقها مقابل مجمل القيمة المدرجة بالدفاتر. وتخصص أي استردادات لاحقة من خسائر الانتماء المتوقعة.

استثمارات في مشاريع مشتركة

إن المشاريع المشتركة هي نوع من الترتيب المشترك والذي بموجبه يكون للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات المشروع المشترك. إن السيطرة المشتركة هي تشارك متفق عليه تعاقدياً للسيطرة على الترتيب وتنشأ عند اتخاذ قرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة وتتطلب هذه القرارات موافقة بالإجماع من أطراف السيطرة المشتركة.

يتم المحاسبة عن استثمارات المجموعة في المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في المشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة ويتم تعديل القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار لكي يتم إدراج التغيرات في حصة المجموعة من صافي موجودات المشروع المشترك منذ تاريخ الحيازة. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالمشروع المشترك في القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار ولا يتم إطفائها أو اختبارها بصورة فردية لغرض تحديد الانخفاض في القيمة.

يعكس بيان الأرباح أو الخسائر المجمع حصة المجموعة في نتائج عمليات المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الإيرادات الشاملة الأخرى لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من الإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك عند حدوث تغير تم إدراجه مباشرة في حقوق ملكية الشركة المستثمر فيها، تفقد المجموعة حصتها في أي تغيرات، متى كان ذلك مناسباً، ويتم الإفصاح عن هذه الحصة ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والمشروع المشترك بمقدار الحصة في المشروع المشترك.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمارات في مشاريع مشتركة (تتمة)

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري قيد خسارة انخفاض في القيمة لاستثمار المجموعة في المشاريع المشتركة. تحدد المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الاستثمار في المشروع المشترك.

في حالة وجود مثل هذا الدليل، تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للمشروع المشترك وقيمه المدرجة بالدفاتر ثم تدرج الخسارة في "خسارة انخفاض قيمة المشروع المشترك" في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

عند فقد التأثير الملموس على السيطرة المشتركة في المشروع المشترك، تقوم المجموعة بقياس وإدراج أي استثمار متبقي بقيمته العادلة. يدرج أي فرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للمشروع المشترك عند فقد التأثير الملموس والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من البيع في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

عقارات استثمارية

تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. تتضمن القيمة المدرجة بالدفاتر تكلفة استبدال جزء من العقار الاستثماري الحالي وقت تكبد التكلفة فيما لو تم الوفاء بمعايير التحقق وتستنثى من ذلك تكاليف الخدمات اليومية للعقار الاستثماري. لاحقاً بعد التسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة والتي تعكس ظروف السوق في تاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي تنشأ فيها. يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى تقييمات سنوية يتم إجراؤها من قبل مقيمين مستقلين معتمدين يستخدمون أساليب تقييم معروفة.

يتم استبعاد العقارات الاستثمارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعه. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر للأصل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في سنة عدم التحقق.

عقارات ومعدات

تدرج العقارات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المتعلقة مباشرة بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل أو كأصل منفصل، وفقاً لما هو ملائم، وذلك فقط عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوقة فيها. تدرج كافة الإصلاحات الأخرى والصيانة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال السنة المالية التي تم فيها تكبدها.

لا يتم استهلاك الأرض. يحتسب الاستهلاك لبند الممتلكات والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها بالصافي بعد القيمة التخريدية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة كما يلي:

● مباني 40-20 سنة

● أثاث وتركيبات ومعدات 3-5 سنوات

إن بند العقارات والمعدات وأي جزء جوهري مسجل مبدئياً يتم عدم تحققه عند البيع (أي تاريخ حصول المشتري على السيطرة) أو عند عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو بيعه. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم تحقق الأصل (المحتسبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر للأصل) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند عدم تحقق الأصل.

يتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات في نهاية كل سنة مالية ويتم تعديلها على أساس مستقبلي، متى كان ذلك مناسباً.

إن الأراضي ليس لها عمر انتاجي محدد وبالتالي لا يتم استهلاكها.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلاً ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديده لكل أصل على أساس فردي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم تحققها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى، وفي تلك الحالة يتم تقييم مبلغه الممكن استرداده كجزء من وحدة إنتاج النقد التي ينتمي إليها الأصل. عندما تزيد القيمة المدرجة بالدفاتر لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة إنتاج النقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل (أو وحدة إنتاج النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات الحسابية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة يتم إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما ظهر مثل هذا المؤشر، يتم زيادة القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل إلى مبلغه الممكن استرداده. إن المبلغ المسترد لا يمكن أن يتجاوز القيمة المدرجة بالدفاتر التي كان ليتم تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك، إذا لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة للأصل في السنوات السابقة. يسجل هذا العكس في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. بعد هذا العكس، يتم تعديل الاستهلاك المحمل في السنوات المستقبلية لتوزيع القيمة المدرجة بالدفاتر المعدلة للأصل، ناقصاً أي قيمة تخريدية، على أساس مماثل على مدى الفترة المتبقية من عمره الإنتاجي.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب المجموعة مخصصاً لمكافأة نهاية الخدمة لكافة موظفيها وفقاً لقانون العمل الكويتي. إن استحقاق هذه المكافأة يستند إلى الراتب النهائي للموظف ومدى الخدمة وإتمام الحد الأدنى المطلوب من فترة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت تستحق على مدى فترة الخدمة.

تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون معه تدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها. يجب أيضاً الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

- (1) تمثل إيرادات الإيداعات والتمويل الإيرادات من استثمارات الوكالة والمراوحة والإجارة ويتم تحديدها باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. إن طريقة معدل الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المضافة لأصل مالي وتوزيع إيرادات التمويل على مدى الفترة ذات الصلة.
- (2) تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق.
- (3) تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات هذه الأرباح.
- (4) تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

العملات الأجنبية

تحدد كل شركة بالمجموعة عملتها الرئيسية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية المجمعة لكل شركة باستخدام تلك العملة الرئيسية.

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة بتاريخ المعاملة، كما يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة بتاريخ البيانات المالية المجمعة وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التحويل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

العملات الأجنبية (تتمة)

إن الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة يتم تحويلها إلى العملة الرئيسية لكل شركة ذات صلة وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ تحديد قيمتها. وفي حالة الموجودات غير النقدية التي يتحقق التغير في قيمتها العادلة مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى، فإن فروق أسعار الصرف الأجنبي يتم تحققها مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى، وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم إدراج التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وأدوات التمويل، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل إلى عملة العرض للبنك وهي الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ البيانات المالية المجمعة، ويتم تحويل بيانات الأرباح أو الخسائر لتلك الشركات ذات الأغراض الخاصة بمتوسط أسعار الصرف للسنة. تؤخذ فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى الإيرادات الشاملة الأخرى. عند بيع شركة أجنبية ذات أغراض خاصة مملوكة بالكامل، يدرج المبلغ المؤجل المتراكم المسجل في الإيرادات الشاملة الأخرى المتعلق بتلك الشركة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم معاملة أية شهرة أو تعديلات القيمة العادلة على القيم المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات الناشئة عن الحياة كموجودات ومطلوبات للشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل ذات الصلة ويتم تحويلها حسب أسعار الصرف الأجنبي السائدة في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006. وفقاً للقانون، يجب خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة.

حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من ربح السنة وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد التحويل إلى الاحتياطي الإجمالي من ربح السنة عند تحديد حصة المؤسسة.

الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1% من ربح المجموعة وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الذي يسري اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

معلومات القطاعات

القطاع هو جزء يمكن تمييزه من المجموعة ويعمل في أنشطة أعمال ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئات العملاء - وفقاً لما هو ملائم - وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لرفع التقارير عنها.

مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفق الموارد الاقتصادية إلى خارج المجموعة لغرض تسوية التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لحدث وقع في الماضي ويكون بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوق منها.

موجودات ومطلوبات محتملة

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً.

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى خارج المجموعة أمراً مستبعداً.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأحكام

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها التأثير الأكثر جوهرية على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الموجودات المالية - المطبق اعتباراً من 1 يناير 2018
تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تمثل دفعات لأصل المبلغ والربح فحسب.

انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع - المطبق قبل 1 يناير 2018
تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها، أو إذا ظهر دليل موضوعي آخر على انخفاض القيمة. إن تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" يتطلب أحكاماً جوهرية ويتضمن عوامل تقييم تشمل ظروف قطاع الأعمال والسوق والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم.

قياس القيمة العادلة

في حالة عدم إمكانية قياس القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجمع بناءً على الأسعار المعلنة في أسواق نشطة، يتم قياس قيمتها العادلة باستخدام أساليب تقييم تتضمن نموذج التدفقات النقدية المخصومة. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من أسواق ملحوظة إن أمكن إلا أنه في حالة عدم إمكانية ذلك، يتطلب تقدير القيمة العادلة مستوى معين من الأحكام. وتتضمن الأحكام اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والتقلبات. كما أن أي تغيير في هذه التقديرات واستخدام تقديرات أخرى مختلفة ولكنها معقولة بصورة متساوية قد يؤثر على القيمة المدرجة بالدفاتر لهذه المبالغ.

يجب الاستناد إلى أحكام جوهرية من قبل الإدارة عند تقدير القيمة العادلة للموجودات التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة نتيجة دمج الأعمال بما في ذلك الموجودات غير الملموسة والمطلوبات المحتملة.

تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند حيازة عقار ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار استثماري أو عقارات ومعدات. تقوم المجموعة بتصنيف العقار كـ "عقار استثماري" إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو زيادة قيمته الرأسمالية أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بعدم التأكد من التقديرات المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى في تاريخ البيانات المالية المجمعة والتي تنطوي على مخاطر جوهرية قد تتسبب في تعديل جوهرية على القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية:

انخفاض قيمة الاستثمار في مشاريع مشتركة:

يحتسب البنك مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده وقيمه المدرجة بالدفاتر إذا ما توفر أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في المشاريع المشتركة. ويتطلب تقدير المبلغ الممكن استرداده من البنك تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة واختيار المدخلات المناسبة للتقييم.

انخفاض قيمة الأدوات المالية

إن قياس خسائر الانخفاض في القيمة طبقاً لكل من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 فيما يتعلق بكافة فئات الموجودات المالية يتطلب إصدار الأحكام، وبالأخص تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمان عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان. يتم الوصول إلى هذه التقديرات من خلال عدة عوامل والتي قد تؤدي التغييرات فيها إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عدم التأكد من التقديرات (تتمة)

انخفاض قيمة الأدوات المالية - المطبق اعتباراً من 1 يناير 2018

وتمثل حسابات خسائر الائتمان المتوقعة التي تم إجراؤها من قبل المجموعة مدخلات لنماذج معقدة تستند إلى عدة افتراضات رئيسية حول اختيار المدخلات المختلفة والعلاقات فيما بينها. ومن بين عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تتمثل في الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة ما يلي:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والذي يخصص احتمالات التخلف عن السداد لدرجات التصنيف الفردية.
- معايير البنك فيما يتعلق بتقييم الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان بحيث ينبغي قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والتقييم النوعي للمخاطر.
- تصنيف الموجودات المالية عند تقييم خسائر الائتمان المتوقعة بصورة مجمعة.
- تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك الصيغ المختلفة واختيار المدخلات.
- تحديد العلاقات بين السيناريوهات المرتبطة بالاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية وتأثيرها على احتمالية التخلف عن السداد واحتمال نسبة الخسارة عند التعثر والانكشاف للمخاطر عند التعثر.
- تحديد السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وترجيح الاحتمالات لاستقاء المدخلات الاقتصادية اللازمة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة.
- لدى المجموعة سياسة تنص على المراجعة المنتظمة للنماذج في سياق الخبرة بالخسائر الفعلية وتعديلها عند الضرورة.

خسائر انخفاض قيمة مديني التمويل - المطبقة قبل 1 يناير 2018

تقوم المجموعة بمراجعة أرصدة مديني التمويل بصورة منتظمة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة إصدار أحكام جوهرية حول مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة.

تستند مثل هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

تقييم الاستثمارات في الأسهم والصناديق وأوراق مالية أخرى

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة والصناديق (غير مسعرة) وأوراق مالية أخرى (غير مسعرة) عادة إلى أحد العوامل الآتية:

- المعاملات السوقية بشروط تجارية بحتة؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛
- مضاعف الربحية؛
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط ومخاطر مماثلة.
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في الأسهم (غير المسعرة) والصناديق (غير المسعرة) و أوراق مالية أخرى (غير مسعرة) يتطلب وضع تقديرات. وهناك عدد من الاستثمارات التي لا يمكن تحديد هذا التقدير لها بصورة موثوق منها.

3 النقد والنقد المعادل

2017 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي	
1,700	3,766	نقد
6,206	9,254	حساب جاري لدى بنك الكويت المركزي
5,295	6,718	حسابات جارية لدى بنوك تجارية
13,201	19,738	نقد وأرصدة لدى البنوك
17,053	60,125	إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر
150,832	149,786	إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر
181,086	229,649	النقد والنقد المعادل

تمثل الإيداعات لدى البنوك إيداعات لدى بنوك ذات سمعة حسنة وتصنيف ائتماني جيد بناءً على اتفاقيات وكالة ومراجعة.

4 مدينو تمويل

يتضمن مدينو التمويل بصورة أساسية التسهيلات المقدمة لعملاء المجموعة على شكل عقود مرابحة وإجارة. يتم عند الضرورة الحصول على كفالات من مديني التمويل بأشكال مقبولة من الضمانات للحد من مخاطر الائتمان ذات الصلة.

2017 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي	
1,181,210	1,495,594	مدينو مرابحة
165,243	222,979	مدينو إجارة
8,007	12,673	أخرى
(70,762)	(94,366)	ناقصاً: أرباح مؤجلة
1,283,698	1,636,880	مدينو التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة
(20,376)	-	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
-	(30,338)	ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة
1,263,322	1,606,542	

فيما يلي تحليل إضافي لمديني التمويل، بالصافي بعد الربح المؤجل، على أساس فئة العميل:

2017 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي	
809,004	1,028,352	شركات
474,694	608,528	أفراد
1,283,698	1,636,880	مدينو التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة
(20,376)	-	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
-	(30,338)	ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة
1,263,322	1,606,542	

4 مدينو تمويل (تتمة)

فيما يلي تحليل التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة فيما يتعلق بمديني التمويل :

2018	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
إجمالي القيمة الدفترية لمديني التمويل كما في 1 يناير 2018 وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	1,213,046	52,102	18,550	1,283,698
صافي الموجودات التي تم استحداثها أو شرائها بالصافي بعد الدفعات المسددة خلال السنة المحول بين المراحل	355,521	1,166	204	356,891
مبالغ مشطوبة بالصافي بعد الحركات في سعر الصرف	39,436	(44,715)	5,279	-
	-	(706)	(3,003)	(3,709)
في 31 ديسمبر 2018	1,608,003	7,847	21,030	1,636,880

2018	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2018 وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 المحمل خلال السنة (إيضاح 16) التأثير نتيجة التحويل بين المراحل المبالغ المشطوبة بالصافي بعد الحركات في سعر الصرف	7,650	2,580	10,146	20,376
	11,637	504	211	12,352
	(8,132)	(1,761)	9,893	-
	-	(56)	(2,334)	(2,390)
في 31 ديسمبر 2018	11,155	1,267	17,916	30,338

إن الزيادة في خسائر الائتمان المتوقعة لمحفظه الإقراض ناتجة عن زيادة في إجمالي حجم المحفظة والحركات بين المراحل نتيجة للزيادة في مخاطر الائتمان والتدهور في الظروف الاقتصادية.

فيما يلي تحليل المخصص المحتسب لخسائر الائتمان المتوقعة لسنة 2018:

2018	خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً المرحلة 1 ألف دينار كويتي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المرحلة 2 ألف دينار كويتي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المرحلة 3 ألف دينار كويتي	إجمالي مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ألف دينار كويتي
تسهيلات نقدية (إيضاح 16)	11,638	503	211	12,352
تسهيلات غير نقدية (إيضاح 16)	43	(6)	3,753	3,790
المخصص المحتسب لتسهيلات خسائر الائتمان المتوقعة	11,681	497	3,964	16,142

تبلغ خسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي كما في 31 ديسمبر 2018 مبلغ 34,642 ألف دينار كويتي وهو أعلى من المخصصات المحتسبة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والبالغة 31,638 ألف دينار كويتي.

4 مدينو تمويل (تتمة)

فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017:

2017			تسهيلات نقدية
الإجمالي	مخصص عام	مخصص محدد	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
12,694	9,998	2,696	الرصيد في 1 يناير
11,773	4,962	6,811	المخصص المحمل خلال السنة
(4,078)	-	(4,078)	(إيضاح 16)
(13)	(37)	24	أرصدة مشطوبة خلال السنة
20,376	14,923	5,453	الحركة في العملات الأجنبية
			الرصيد في 31 ديسمبر
251	251	-	تسهيلات غير نقدية
263	263	-	الرصيد في 1 يناير
514	514	-	المخصص المحمل خلال السنة
			(إيضاح 16)
			الرصيد في 31 ديسمبر
12,945	10,249	2,696	إجمالي التسهيلات
12,036	5,225	6,811	الرصيد في 1 يناير
(4,078)	-	(4,078)	المخصص المحمل خلال السنة
(13)	(37)	24	أرصدة مشطوبة خلال السنة
20,890	15,437	5,453	الحركة في العملات الأجنبية
			الرصيد في 31 ديسمبر

يتم إدراج رصيد المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية بمبلغ 4,304 ألف دينار كويتي (2017: 514 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى.

لا تختلف القيمة العادلة لمديني التمويل بصورة مادية عن قيمتها الدفترية ذات الصلة.

5 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2017	2018	أسهم مسعرة صناديق (غير مسعرة) أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
-	7,159	
-	26,430	
-	7,911	
-	41,500	

عند التطبيق المبدي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ، قامت إدارة المجموعة بإعادة تصنيف استثماراتها في أدوات أسهم مسعرة وصناديق غير مسعرة وأوراق مالية أخرى غير مسعرة من استثمارات متاحة للبيع إلى موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 7). تم عرض التأثير الناتج من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في إيضاح 2.2.

تم عرض الجدول الهرمي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية من خلال آليات التقييم في إيضاح 2.3.

6 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

2017 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي	
-	141,093	صكوك مسعرة
-	2,000	صكوك غير مسعرة
-	5,492	أسهم غير مسعرة
-	148,585	
-	953	خسائر الائتمان المتوقعة

عند التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، قامت إدارة المجموعة بإعادة تصنيف استثماراتها في صكوك مسعرة و غير مسعرة وأسهم غير مسعرة من استثمارات متاحة للبيع إلى موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (إيضاح 7). تم عرض التأثير الناتج من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في إيضاح 2.2.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، أجرت الإدارة تقييم للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة. استناداً إلى التقييم، قامت الإدارة بالإعتراف بخسائر ائتمان متوقعة بمبلغ 501 ألف دينار كويتي في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة (إيضاح 16).

تم عرض الجدول الهرمي لتحديد والافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية من خلال آليات التقييم في إيضاح 23.

تتعرض الاستثمارات في أدوات دين لخسائر الائتمان المتوقعة. فيما يلي تحليل للتغيرات في مجمل القيمة الدفترية وما يقابلها من خسائر ائتمان متوقعة فيما يتعلق بالاستثمار في أدوات الدين:

2018	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مجمل القيمة المدرجة بالدفاتر كما في 1 يناير 2018	140,140	-	-	140,140
موجودات مشتراة/مستبعدة خلال السنة - بالصافي	2,241	-	-	2,241
تحويل بين المراحل	(5,844)	5,844	-	-
الحركات في أسعار صرف العملات	682	30	-	712
في 31 ديسمبر 2018	137,219	5,874	-	143,093

2018	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير	452	-	-	452
التأثير الناتج عن الشراء/الاستبعاد	356	-	-	356
التأثير الناتج عن التحويل بين المراحل	(194)	194	-	-
إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة	145	-	-	145
في 31 ديسمبر 2018	759	194	-	953

7 استثمارات متاحة للبيع

2017 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي	
138,140	-	صكوك مسعرة
756	-	أسهم مسعرة
2,000	-	صكوك غير مسعرة
4,098	-	أسهم غير مسعرة
20,927	-	صناديق وأوراق مالية أخرى (غير مسعرة)
<u>165,921</u>	<u>-</u>	

كما في 31 ديسمبر 2017، تم تسجيل كافة الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة باستثناء الاستثمارات غير المسعرة بقيمة دفترية 25,025 ألف دينار كويتي، حيث تم تسجيلها بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة.

خلال السنة السابقة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، أجرت الإدارة مراجعة للموجودات المالية لتقييم ما إذا قد تعرضت هذه الموجودات المالية للانخفاض في القيمة. واستناداً إلى التقييم، سجلت الإدارة خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع بمبلغ 215 ألف دينار كويتي (إيضاح 16) في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع للسنة.

عند التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، قامت إدارة المجموعة بإعادة تصنيف استثماراتها في أدوات أسهم مسعرة وصناديق غير مسعرة وأوراق مالية أخرى غير مسعرة من استثمارات متاحة للبيع إلى موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 5) واستثماراتها في صكوك مسعرة و غير مسعرة وأسهم غير مسعرة من استثمارات متاحة للبيع إلى موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (إيضاح 6). تم عرض التأثير الناتج من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في إيضاح 2.2.

8 استثمارات في مشاريع مشتركة

إن المجموعة تمارس "السيطرة المشتركة" على الشركات المستثمر فيها، حيث أن جميع القرارات المتعلقة بأنشطة هذه المشاريع المشتركة تتطلب "موافقة بالإجماع" من جميع أطراف تلك المشاريع المشتركة.

فيما يلي الحركة في القيمة الدفترية للمشاريع المشتركة:

2017 ألف دينار كويتي (معاد إدراجها)	2018 ألف دينار كويتي	
-	31,660	كما في 1 يناير
31,686	19,853	إضافات
491	3,180	حصة في النتائج
(392)	(2,331)	توزيعات أرباح مستلمة
(125)	136	تعديل تحويل عملات أجنبية
<u>31,660</u>	<u>52,498</u>	كما في 31 ديسمبر

لدى المشاريع المشتركة التزامات رأسمالية 5,333 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: لا شيء).

8 استثمارات في مشاريع مشتركة (تتمة)

يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في المشاريع المشتركة:

2017 ألف دينار كويتي (معاد إدراجها)	2018 ألف دينار كويتي	
1,656	418	بيان المركز المالي للمشاريع المشتركة:
30,922	52,101	موجودات متداولة
(918)	(21)	موجودات غير متداولة
		مطلوبات متداولة
31,660	52,498	صافي الموجودات
491	3,180	ربح السنة
335	3,397	الإيرادات

9 عقارات استثمارية

2017 ألف دينار كويتي (معاد إدراجها)	2018 ألف دينار كويتي	
15,632	24,611	الرصيد في 1 يناير
8,891	-	إضافات
(669)	(1,207)	خسائر غير محققة من التغير في القيمة العادلة
757	(537)	تعديل تحويل عملات أجنبية
24,611	22,867	الرصيد في 31 ديسمبر

تستند القيمة العادلة للعقارات إلى تقييمات تمت من قبل مقيمين معتمدين ومستقلين، متخصصين في تقييم تلك الأنواع من العقارات الاستثمارية.

2017 ألف دينار كويتي (معاد إدراجها)	2018 ألف دينار كويتي	
1,234	1,468	إيرادات تأجير من عقارات استثمارية
(199)	(253)	مصرفات تشغيل مباشرة
1,035	1,215	صافي إيرادات التأجير الناتجة من العقارات الاستثمارية (إيضاح 14)

لا تخضع المجموعة لأي قيود حول قابلية تحقق العقارات الاستثمارية أو أي التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية أو إجراء إصلاحات عليها وصيانتها وتحسينها.

لأغراض قياس القيمة العادلة، تستخدم طريقة رسملة الإيرادات. إن تقييم القيمة العادلة باستخدام طريقة رسملة الإيرادات تتم بناءً على إيرادات التشغيل العادية المتولدة في العقار والتي يتم قسمتها على معدل الرسملة (الخصم).

إن العقارات الاستثمارية بمبلغ 22,867 ألف دينار كويتي (2017: 24,611 ألف دينار كويتي) مصنفة ضمن المستوى 3 وفقاً لمستويات الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة.

10 المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يمثل المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ودائع مستلمة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بموجب عقود الوكالة والمرابحة.

11 حسابات المودعين

تتمثل حسابات المودعين للمجموعة في التالي:

أ- الودائع غير الاستثمارية في شكل حسابات جارية:
لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل أية مخاطر خسارة؛ حيث تضمن المجموعة سداد أرصدها عند الطلب وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرصاً حسناً من المودعين إلى المجموعة.

ب- الودائع الاستثمارية:

تتضمن هذه الودائع ودائع المضاربة والمرابحة والوكالة، والتي يكون لها فترات استحقاق ثابتة كما هو محدد في مدة العقد، باستثناء حسابات الادخار الاستثماري التي تكون متاحة لفترة غير محدودة.

12 حقوق الملكية

رأس المال وعلاوة إصدار الأسهم

تمت الموافقة في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي البنك المنعقد بتاريخ 31 أكتوبر 2018 على زيادة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بنسبة 50% من خلال طرح 500,000 ألف سهم لاكتتاب حق الأولوية لمساهمي البنك بقيمة تبلغ 180 فلس للسهم الواحد (القيمة الاسمية 100 فلس وعلاوة إصدار الأسهم 80 فلس). تم قيد زيادة رأس المال في السجل التجاري بتاريخ 4 نوفمبر 2018 بموجب قيد رقم 334402. وبناءً عليه، يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل في 31 ديسمبر 2018 من 1,500,000 ألف سهم (31 ديسمبر 2017: 1,000,000 ألف سهم) بقيمة إسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد.

رأس المال

2017	2018
ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي

رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل:

1,500,000 ألف (2017: 1,000,000 ألف) سهم بقيمة إسمية 100 فلس
للسهم الواحد

100,000 150,000

الاحتياطي الإجمالي

وفقاً لقانون الشركات وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل نسبة 10% من ربح السنة بحد أدنى قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجمالي. يجوز للجمعية العمومية السنوية للبنك أن تتخذ قرار بوقف هذا التحويل السنوي عندما يتجاوز الاحتياطي 50% من رأس المال المصدر. ولا يجوز استخدام الاحتياطي إلا لتغطية الخسائر أو دفع توزيعات أرباح بحد أقصى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا يكفي فيها الربح لدفع هذه النسبة نتيجة لغياب الاحتياطيات القابلة للتوزيع. ويتم رد أي مبالغ مخصومة من الاحتياطي عندما تكفي أرباح السنوات التالية لذلك، ما لم يتجاوز هذا الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المصدر.

تم استقطاع مبلغ 1,353 ألف دينار كويتي إلى الاحتياطي الإجمالي في السنة الحالية (2017: لا شيء).

الاحتياطي الاختياري

وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يقطع نسبة مئوية تخصص لحساب الاحتياطي الاختياري يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليها الجمعية العامة، ويوقف هذا التخصيص بقرار من الجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة بنك الكويت المركزي.

وفقاً لقانون الشركات، يجوز أن يقطع سنوياً بقرار يصدر من الجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، نسبة لا تزيد عن 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة لتكوين احتياطي اختياري يخصص للأغراض التي تحددها الجمعية.

بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، لم يتم استقطاع أي مبلغ إلى الاحتياطي الاختياري في السنة الحالية والسنة السابقة.

13 الصكوك الدائمة الشريحة 1

في 14 مارس 2017، قام البنك بإصدار "صكوك الشريحة 1" من رأس المال بناءً على ترتيبات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي. إن صكوك الشريحة 1 من رأس المال هي أوراق مالية مستدامة ليس لها تاريخ استرداد محدد، وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مضمونة (ذات أولوية على رأس المال فقط) على البنك وفقاً لأحكام وشروط عقد مضاربة. تم إدراج صكوك الشريحة 1 من رأس المال في بورصة إيرلندا وناسداك دبي. هذه الصكوك يمكن استدعاؤها من قبل البنك بعد فترة خمس سنوات تنتهي في 14 مارس 2022 ("تاريخ الاستدعاء الأول") أو أي تاريخ لدفع الأرباح لاحقاً لذلك التاريخ وفقاً للشروط المحددة للاسترداد.

يتم استثمار صافي المتحصلات من صكوك الشريحة 1 من رأس المال عن طريق عقد المضاربة مع البنك (مضارب) على أساس غير مقيد ومشارك في الأنشطة العامة للبنك التي تنفذ عن طريق وعاء المضاربة العام. تحمل صكوك الشريحة 1 من رأس المال معدل ربح بنسبة 6.5% سنوياً يدفع في نهاية كل نصف سنة حتى تاريخ الاستدعاء الأول. وبعد ذلك، يُعاد تحديد معدل الربح المتوقع بناءً على المعدل السائد في حينه لمتوسط سعر المبادلة الأمريكي لخمس سنوات "U.S. Mid Swap Rate" زائد هامش ربح مبدئي بنسبة 4.374% سنوياً.

يجوز للبنك طبقاً لتقديره أن يختار عدم القيام بتوزيعات أرباح المضاربة المتوقعة. وفي تلك الحالة، لا تتراكم أرباح المضاربة ولن يعتبر هذا الإجراء كحدث تعثر. قام البنك بدفع أرباح خلال السنة في 12 مارس و 10 سبتمبر 2018.

14 صافي إيرادات استثمار

2017 الف دينار كويتي (معاد إدراجها)	2018 الف دينار كويتي	
-	(651)	خسائر محققة من بيع أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
347	-	أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع
1,535	2,001	إيرادات توزيعات أرباح
3,500	6,118	إيرادات صكوك
491	3,180	حصة في نتائج استثمارات في مشاريع مشتركة (إيضاح 8)
1,035	1,215	صافي إيرادات تأجير عقارات استثمارية (إيضاح 9)
77	77	أرباح غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(669)	(1,207)	خسائر غير محققة من التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية (إيضاح 9)
148	191	إيرادات استثمار أخرى
6,387	10,924	

15 صافي إيرادات أتعاب وعمولات

يتضمن صافي إيرادات أتعاب وعمولات رسوم مشاركة في تمويل تم اكتسابها عند إتمام صفقات قروض مشتركة من قبل المجموعة بنجاح بمبلغ 1,975 ألف دينار كويتي (2017: 991 ألف دينار كويتي).

16 مخصص انخفاض القيمة

2017 الف دينار كويتي (معاد إدراجها)	2018 الف دينار كويتي	
-	12,405	خسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل (إيضاح 4)
-	3,790	خسائر الائتمان المتوقعة لتسهيلات غير نقدية (إيضاح 4)
-	501	خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمارات في صكوك (إيضاح 6)
-	(50)	رد خسائر الائتمان المتوقعة لإيداعات لدى البنوك
11,815	-	انخفاض قيمة مديني التمويل (إيضاح 4)
(42)	(53)	استرداد أرصدة مديني تمويل مشطوبة (إيضاح 4)
215	-	انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع (إيضاح 7)
25	466	انخفاض قيمة عقارات ومعدات
42	5	انخفاض قيمة موجودات أخرى
263	-	انخفاض قيمة تسهيلات غير نقدية (إيضاح 4)
12,318	17,064	

17 ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة من خلال تقسيم صافي ربح السنة للمجموعة المعدل بالأرباح المدفوعة للصكوك الدائمة الشريحة 1 على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2017 (معاد إدراجها)	2018	
7,454	12,738	صافي ربح السنة (الف دينار كويتي)
(2,451)	(4,908)	ناقصاً: أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (الف دينار كويتي)
5,003	7,830	
1,084,615	1,109,652	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالألف سهم)
4.61	7.06	ربحية السهم الأساسية والمخففة (بالفلس)

تم إعادة إدراج ربحية السهم الأساسية والمخففة المقارنة نتيجة لإصدار أسهم لمساهمي البنك.

حيث إنه لا توجد أدوات مخففة قائمة، فإن ربحية الأسهم الأساسية والمخففة متطابقة.

18 الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين ، وأعضاء مجلس الإدارة، والكيانات الخاضعة لسيطرتهم أو تحت سيطرتهم المشتركة، وشركات زميلة، وموظفي الإدارة العليا، وأفراد أسرهم المقربين. تنشأ الارصده مع الأطراف ذات العلاقة من المعاملات التجارية ضمن سياق الأعمال الطبيعي وفقاً للشروط التي وافقت عليها الإدارة.

18.1 مكافأة موظفي الإدارة العليا للبنك:

موظفي الإدارة العليا هم الافراد الذين يتمتعون بصلاحيه ومسؤوليه التخطيط وممارسه التأثير بصورة مباشره أو غير مباشره للسيطرة علي أنشطه البنك وموظفيه. ويعتبر البنك ان أعضاء مجلس الاداره (ولجانه الفرعية) واللجنة التنفيذية من موظفي الإدارة العليا لأغراض المعيار الدولي المحاسبي 24: الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة.

18 الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

18.1 مكافأة موظفي الإدارة العليا للبنك: (تتمة)

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	
2,048	2,166	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
146	175	مكافآت نهاية الخدمة
166	207	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
<u>2,360</u>	<u>2,548</u>	

تخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة الجمعية العمومية السنوية.

18.2 المعاملات مع موظفي الإدارة العليا للبنك:

يدخل البنك في المعاملات والترتيبات والاتفاقات التي تشمل الإدارة العليا وشركاتهم التي لهم سيطرة عليها، أو أفراد الأسرة المقربين، في سياق العمل الإعتيادي بموجب نفس الشروط التجارية والسوقية، ومعدلات الربح والعمولة التي تنطبق على الأطراف الأخرى غير ذات الصلة.

ويوضح الجدول التالي المبلغ الإجمالي للمعاملات التي تم الدخول فيها مع موظفي الإدارة العليا للسنة المالية ذات الصلة والمدرجة ضمن بيان المركز المالي المجموع:

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	
1,065	1,469	تسهيلات التمويل
7	7	بطاقات الائتمان
560	706	حسابات المودعين

فيما يلي عدد أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولون التنفيذيون:

2017	2018	
7	7	تسهيلات التمويل
6	6	بطاقات الائتمان
16	38	حسابات المودعين

فيما يلي المعاملات المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع:

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	
94	38	إيرادات إيداعات وتمويل
1	49	تكاليف التمويل وتوزيعات للمودعين

18 الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

18.3 المعاملات مع المساهمين الرئيسيين وأطراف أخرى ذات علاقة:

بالإضافة إلى المعاملات مع موظفي الإدارة العليا، يدخل البنك في معاملات مع المساهمين الرئيسيين والكيانات الأخرى التي يتمتع البنك بسيطرة مباشرة أو غير مباشرة عليها، بما في ذلك السيطرة المشتركة والتأثير الملموس.

فيما يلي الأرصدة المدرجة ضمن بيان المركز المالي المجموع:

الأرصدة القائمة في			
المساهمون الرئيسيون	أطراف أخرى ذات علاقة	المجموع 31 ديسمبر 2018	المجموع 31 ديسمبر 2017
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
-	-	-	23
861,627	323	861,950	676,515
تسهيلات التمويل			
بطاقات الائتمان			
حسابات المودعين			

فيما يلي عدد المساهمين الرئيسيين وعدد الأطراف الأخرى ذات علاقة:

2018		عدد المساهمون الرئيسيون	عدد الأطراف الأخرى ذات علاقة
تسهيلات التمويل		-	-
بطاقات الائتمان		-	1
حسابات المودعين		2	47
2017		-	-
تسهيلات التمويل		-	2
بطاقات الائتمان		-	2
حسابات المودعين		2	26

فيما يلي المعاملات المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع:

قيم المعاملات خلال السنة المنتهية			
المساهمون الرئيسيون	أطراف أخرى ذات علاقة	المجموع 31 ديسمبر 2018	المجموع 31 ديسمبر 2017
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
17,790	1	2	20
9,820	17,791	2	9,820
إيرادات إيداعات وتمويل			
تكاليف التمويل وتوزيعات للمودعين			

ونشأت الأرصدة القائمة المذكورة أعلاه في سياق العمل الطبيعي. إن معدلات الربح التي تتقاضاها وتتكبدها الأطراف ذات علاقة تتم بأسعار تجارية عادية. إن الأرصدة القائمة في نهاية السنة غير مضمونة. ولم يتم تقديم أو استلام أي ضمانات بشأن أي مستحقات أو مبالغ مستحقة الدفع للطرف ذي العلاقة. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

19 التزامات ومطلوبات محتملة

2017 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي	
39,788	33,210	حوالات قبول وإعتمادات مستندية
62,865	91,209	خطابات ضمان
102,653	124,419	مطلوبات محتملة
232	223	التزامات رأسمالية
التزامات تأجير بموجب عقود تأجير تشغيلي - المجموعة كمستأجر		
الحد الأدنى لمدفوعات التأجير المستقبلية:		
1,485	1,833	خلال سنة واحدة
5,992	7,147	من سنتين إلى خمس سنوات
7,477	8,980	

التزامات التأجير بموجب عقود تأجير تشغيلي - المجموعة كمؤجر

الحد الأدنى لمستحقات التأجير المستقبلية:

1,526	1,435	خلال سنة واحدة
5,976	5,944	من سنتين إلى خمس سنوات
7,502	7,379	

20 إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في كافة أنشطة المجموعة ولكن هذه المخاطر تدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود القدرة على تحمل المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح والحفاظ على قدرتها المالية. وتؤدي أنشطة المجموعة إلى التعرض بصورة رئيسية للمخاطر التالية نتيجة لمعاملاتها المالية واستخدام الأدوات المالية وعملياتها:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التشغيل

إضافة إلى ذلك، توجد أنواع أخرى من المخاطر التي تحتاج للمراقبة والمتابعة. يعرض هذا إيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل نوع من هذه المخاطر المذكورة أعلاه وإطار تطبيق السياسات والنماذج وأساليب التقييم الكمي وعمليات تحديد وقياس وتخفيف ومراقبة وإدارة المخاطر وإدارة رأسمال المجموعة.

(أ) هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") المسؤولية الكاملة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للمخاطر التي تتألف من أعضاء من المجلس وذلك لوضع إطار عمل لمراقبة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمتطلبات الرقابية ذات الصلة والتي تشمل كافة أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. يقوم رئيس مجموعة إدارة المخاطر بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في القيام بهذه المهام.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

(أ) هيكل إدارة المخاطر (تتمة)
مجلس الإدارة (تتمة)

كما قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للتدقيق وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي والتي تكون مطالبة من بين مهام أخرى بمراقبة مدى الالتزام بمبادئ وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة ومراجعة مدى كفاءة إطار إدارة المخاطر. يقوم رئيس وحدة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق في القيام بهذه المهام.

مجموعة إدارة المخاطر

تقوم مجموعة إدارة المخاطر المستقلة التي يترأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والتي تتولى المسؤولية عن المخاطر على مستوى البنك بهدف مساعدة المجلس ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر في تنفيذ مسؤوليات الإشراف على المخاطر.

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد المخاطر التي تواجه المجموعة وقياسها ومراقبتها والحد منها وتحليلها، لوضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة هذه المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود القدرة على تحمل المخاطر. تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر للمراجعة بانتظام وبشكل مستمر بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية وظروف السوق والمنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة.

(ب) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أو تأخر أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. يتضمن ذلك مخاطر الانخفاض في المركز الائتماني للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة عدم القدرة على الوفاء بالالتزام إلا أنه يزيد من احتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزام. إن الأدوات المالية التي ينشأ عنها مخاطر الائتمان تتضمن مديني التمويل والتزامات منح التسهيلات الائتمانية والاستثمار في أدوات الدين (أي الصكوك).

لأغراض الرقابة المرتبطة بإدارة المخاطر، تأخذ المجموعة في الاعتبار كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان وتقوم بتجميعها، مثل مخاطر تعثر العملاء الأفراد ومخاطر الدول ومخاطر القطاع في قياس واحد يتعلق بالتعرض للمخاطر.

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة المجموعة باعتماد سياسات التمويل والاستثمار لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الموجودات الاستثمارية، كما اعتمد المجلس ميثاق لجنة الائتمان والاستثمار التنفيذية الذي بموجبه تقوم اللجنة بالفحص المبدئي لطلبات الائتمان واعتمادها إلى جانب الصلاحيات الأخرى المفوضة لها. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الائتمان والاستثمار، واستناداً إلى ميثاقها فإنها تعتبر الجهة الثانية المفوضة بإصدار المبادئ الإرشادية ومنح الموافقة على مختلف المقترحات التمويلية والاستثمارية للمجموعة بالنيابة عن مجلس إدارة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بكل مقترح تمويلي واستثماري يتم عرضه على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

تقوم المجموعة بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية للتأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي تحيط بالمحفظة، وتسعى في نفس الوقت لضمان جودة المحفظة الائتمانية.

علاوة على ذلك، تقوم المجموعة بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمانات - حيثما كان ذلك مناسباً - والحد من مدة التعرض للمخاطر أو هيكلتها بما يعود بالفائدة على حجم التعرض لمخاطر الائتمان ضمن محفظة المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل عام.

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة بتشكيل لجنة مخصصات، ذات صلاحيات تنفيذية، لتتولى بصورة رئيسية مسؤولية دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الحالية للمجموعة وتحديد أي وضع غير طبيعي والصعوبات المرتبطة بوضع العميل الذي يمكن أن يتطلب تصنيف تعرضها للمخاطر كغير منتظم وكذلك تحديد المخصص المناسب للموجودات والاستثمارات منخفضة القيمة أو التي تتعرض لانخفاض محتمل في القيمة.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة (السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018)

تعريف التعثر ومعالجة التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً وبالتالي إدراجها ضمن المرحلة 3 (المصنفة كمنخفضة القيمة) عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بالوفاء بالتزاماته الائتمانية إلى المجموعة بالكامل دون لجوء المجموعة لاتخاذ الإجراءات القانونية مثل إنفاذ الضمان (في الحالات المحتفظ فيها بالضمانات)؛
- أن يسجل المقترض تأخر في السداد لأكثر من 90 يوماً عن أي التزام ائتماني جوهري إلى المجموعة.
- أن تعتبر التزامات المقترض منخفضة القيمة ائتمانياً استناداً إلى تقييم نوعي لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية.

وأي تسهيل منخفض القيمة ائتمانياً أو غير منتظم قد تم إعادة هيكلته خلال السنة يعتبر أيضاً كحالة من حالات التعثر. كما تربط المجموعة التعثر بالانكشافات المصنفة خارجياً بتصنيف "د" طبقاً لوكالة التصنيف S & P و Fitch والتصنيف "ج" طبقاً لوكالة التصنيف موديز.

تراعي المجموعة مجموعة متنوعة من المؤشرات التي قد تشير إلى احتمالية العجز عن السداد كجزء من التقييم النوعي الذي تقوم بإجرائه حول التعثر من جانب العملاء. ومن بين هذه المؤشرات:

- مخالفة الاتفاقيات
- أن يكون لدى المقترض التزامات متأخرة السداد لدى دائنين أو موظفين عموميين
- وفاة المقترض

الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة باستمرار كافة الموجودات المعرضة لخسائر الائتمان المتوقعة. ولكي يتم تحديد ما إذا كان إحدى الأدوات أو محفظة الأدوات معرضة لخسائر ائتمان متوقعة على مدى 12 شهراً أو خسائر ائتمان متوقعة على مدى عمر الأداة، تراعي المجموعة أي ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي. وتستند المجموعة إلى معيار كمي متناسق بالنسبة للمحفظة المصنفة داخلياً وخارجياً لكي يتم تقييم أي ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان.

التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر عن السداد

عند إدارة المحفظة الخاصة بالمجموعة، تستعين المجموعة بتصنيفات وإجراءات وآليات أخرى تضع في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المحددة. وتستعين المجموعة بمحلل المخاطر الخاص بتصنيف موديز (Moody's Risk Analyst) كألية تصنيف ائتماني داخلية لدى المجموعة. وهذه الأداة تتيح لها القدرة على تحليل الأعمال ووضع تصنيفات للمخاطر. كما يدعم التحليل استخدام العوامل المالية والعوامل الذاتية غير المالية على حد سواء. كما تستعين المجموعة بالتصنيفات الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف المعروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

إن سياسة المجموعة هي المحافظة على التصنيف الدقيق والمتوافق للمخاطر بالمحفظة الائتمانية. وتسهل هذه السياسة الإدارة المركزية للمخاطر ذات الصلة ومقارنة التعرض لمخاطر الائتمان في جميع قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية والمنتجات. ويؤيد نظام التصنيف مجموعة متنوعة من التحليلات المالية مع معلومات السوق التي تم معالجتها لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. وقد تم وضع كافة التصنيفات الداخلية للمخاطر بشكل يتناسب مع مختلف الفئات ووفقاً لسياسة التصنيف لدى المجموعة. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر ذات الصلة بشكل منتظم.

يتطلب المعيار استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر عن السداد على مدار مدة اثني عشر شهراً وعلى مدار عمر الأداة، وذلك حسب تخصيص المرحلة المحدد للملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الموجودات المستقبلية. يتم تحديد احتمالية التعثر عن السداد على مدار دورة الأصل من خلال محلل المخاطر الخاص بوكالة موديز استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما تقوم المجموعة بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر عن السداد على مدار دورة الأصل إلى احتمالية التعثر عن السداد على مدار مرحلة زمنية باستخدام النماذج والآليات المناسبة.

تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر عن السداد لمحفظة منتجات الأفراد من خلال بطاقات درجات سلوكية مطبقة لدى المجموعة. وتستند بطاقات الدرجات إلى آلية انحدار لوجستي والتي تتيح تقييم الدرجة واحتمالية التعثر مقابل كل تسهيل ائتماني. يستند هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر إلى مفهوم معدل المخاطر. ويعتبر التوزيع على أساس البقاء توزيع أسّي. وتستخدم دالة التوزيع على أساس الاحتمالات للمتغير العشوائي الموزع بشكل أسّي مع معدل المخاطر حيث يتم تقييم احتمالية التعثر من بطاقة الدرجات السلوكية.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)
تقييم خسائر الائتمان المتوقعة (السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018) (تتمة)

إدراج المعلومات المستقبلية

تراعي المجموعة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي من المتوقع أن تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكي يتم إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وهي تعكس بصورة رئيسية التوقعات المعقولة والمؤيدة للظروف المستقبلية المرتبطة بالاقتصاد الكلي. ومراعاة هذه العوامل تزيد من درجة الأحكام التي يتم اتخاذها في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تستعين المجموعة بنماذج إحصائية لإدراج عوامل الاقتصاد الكلي في تصنيفات التعثر السابقة. كما تراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض) لتوقعات بيانات الاقتصاد الكلي بشكل منفصل لكل من القطاعات الجغرافية ويتم تطبيق التقييمات المناسبة المرجحة بالاحتمالات على هذه السيناريوهات للوصول إلى نتيجة مرجحة بالاحتمالات حول خسائر الائتمان المتوقعة يتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم احتساب أي ضمانات

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود بيان المركز المالي المجموع، بما في ذلك البنود خارج بيان المركز المالي المجموع. وقد تم عرض الحد الأقصى للتعرض بالصافي بعد انخفاض القيمة قبل تأثير وسائل الحد من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية واتفاقيات الضمان، حيثما يكون ذلك مناسباً.

صافي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر

2017	2018
ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي
11,501	15,972
246,484	256,486
1,263,322	1,606,542
-	143,093
140,140	-
10,187	10,227
1,671,634	2,032,320
39,590	33,044
62,549	87,071
102,139	120,115
1,773,773	2,152,435

أرصدة لدى البنوك

إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي

مدينو تمويل

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

(استثمار في صكوك)

استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)

موجودات أخرى

حوالات قبول وإعتمادات مستندية

خطابات ضمان

الإجمالي

إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

حيثما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان إلا أنها لا تمثل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الذي يمكن أن ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيمة.

تظهر تركيزات مخاطر الائتمان عندما يتواجد أطراف مقابلة يقومون بأنشطة مماثلة أو أنشطة من نفس القطاع الجغرافي أو التي تتعرض لها في بيئة اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر على نحو مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو/والسياسية أو غيرها. إن تركيزات مخاطر الائتمان تعتبر مؤشراً على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على الأطراف المقابلة المعنية.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل واحد يبلغ 47,155 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: 25,595 ألف دينار كويتي) وذلك قبل احتساب الضمانات.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

تركزات المخاطر للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

فيما يلي تركيزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال للموجودات المالية والبند خارج بيان المركز المالي المجموع:

2017		2018		المنطقة الجغرافية: الكويت دول الشرق الأوسط الأخرى بقية دول العالم
بنود خارج بيان المركز المالي المجموع ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي المجموع ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	
96,592	1,305,642	96,941	1,497,728	
-	257,236	224	345,006	
5,547	108,756	22,950	189,586	
102,139	1,671,634	120,115	2,032,320	

2017		2018		قطاع الأعمال: البنوك والمؤسسات المالية إنشاءات وعقارات التجارة والتصنيع أخرى
بنود خارج بيان المركز المالي المجموع ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي المجموع ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	
5,417	475,665	5,809	501,754	
58,713	551,531	58,033	694,272	
27,364	205,196	43,218	247,166	
10,645	439,242	13,055	589,128	
102,139	1,671,634	120,115	2,032,320	

الحد من مخاطر الائتمان

إن الأساليب الفنية المتبعة للحد من مخاطر الائتمان المسموح للمجموعة باستخدامها هي الحصول على ضمانات وفقاً لما هو ملائم والحد من مدة التعرض للمخاطر أو الهيكلة بما يعود بالفائدة على قدرة المجموعة لإدارة أي تعرض للمخاطر.

الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية

يوضح الجدول التالي الجودة الائتمانية والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 استناداً إلى توزيع مرحلة نهاية السنة لخطوط بيان المركز المالي حسب فئة الموجودات. تمثل المبالغ المعروضة إجمالي مخصصات انخفاض القيمة.

المجموعة ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	أرصدة لدى البنوك ودائع لدى البنوك وبنك الكويت المركزي مديني تمويل شركات أفراد موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (استثمار في صكوك) موجودات أخرى
المجموع	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
15,972	-	-	15,972	
256,758	-	-	256,758	
1,636,880	20,979	7,824	1,608,077	
1,028,352	14,795	4,409	1,009,148	
608,528	6,184	3,415	598,929	
143,093	-	5,874	137,219	
10,321	-	-	10,321	
2,063,024	20,979	13,698	2,028,347	المجموع

20 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، تقوم المجموعة بتصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان المختلفة، والتي لم تتأخر في السداد ولم تنخفض قيمتها إلى تصنيفين اثنين من حيث الجودة الائتمانية كما يلي:

جودة عالية: الانكشافات لمخاطر الائتمان حيث يتم تصنيف المخاطر النهائية للخسارة المالية الناتجة من إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته على أنها منخفضة إلى متوسطة. ويتضمن ذلك التعرض لشركات ذات مركز مالي قوي وعوامل مخاطر تبين قدرتها على سداد كافة الالتزامات التعاقدية. ويتضمن أيضاً الانكشافات المكفولة بضمانات ملموسة.

جودة قياسية: كافة الانكشافات الأخرى التي يكون فيها السداد بناءً على الشروط التعاقدية ولا تتعرض للانخفاض في القيمة.

يوضح الجدول التالي درجة التعرض لمخاطر الائتمان حسب الجدارة الائتمانية للموجودات حسب الفئة والتصنيف قبل اقتطاع مخصص انخفاض القيمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017:

الإجمالي الف دينار كويتي	متأخرة أو منخفضة القيمة الف دينار كويتي	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة	
		جودة عالية الف دينار كويتي	جودة قياسية الف دينار كويتي
11,501	-	11,501	-
246,484	-	246,484	-
1,283,698	77,641	458,583	747,474
140,140	-	17,693	122,447
10,276	-	3,153	7,123
1,692,099	77,641	479,429	1,135,029

2017

أرصدة لدى البنوك
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
مدينو تمويل
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)
موجودات أخرى

تحليل تقادم تسهيلات التمويل المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وفقاً لفئات الموجودات المالية:

الإجمالي الف دينار كويتي	من 61 إلى 90 يوماً الف دينار كويتي	من 31 إلى 60 يوماً الف دينار كويتي	أقل من 30 يوماً الف دينار كويتي
24,077	2,484	3,940	17,653
58,994	5,969	13,590	39,435

2018

مدينو تمويل

2017

مدينو تمويل

الضمانات

إن مبلغ ونوع الضمان المطلوب يستند إلى تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. يتم تنفيذ التعليمات الموضوعية من قبل إدارة المخاطر ولجنة الائتمان بالمجموعة فيما يتعلق بمدى قبول أنواع الضمان ومقاييس التقييم.

تشمل الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة العقارات والأوراق المالية والكفالات النقدية والبنكية. وتحصل المجموعة أيضاً على ضمانات من الشركات الأم للتسهيلات التمويلية التي تمنح إلى شركاتها التابعة.

تراقب الإدارة القيمة العادلة للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية، متى لزم ذلك.

بلغت القيمة العادلة لضمانات تحتفظ بها المجموعة فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية المتأخرة أو التسهيلات التمويلية منخفضة القيمة 19,588 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: 83,292 ألف دينار كويتي). تشمل الضمانات على نقد وأوراق مالية وصكوك وخطابات ضمان وعقارات والضمانات الأخرى.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. وقد تنشأ مخاطر السوق من المراكز القائمة في معدلات الربح والعملات الأجنبية ومنتجات حقوق الملكية، وتتعرض جميعها لحركات السوق العامة والمحددة والتغيرات في مستوى تقلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الربح والهوامش الائتمانية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

إدارة مخاطر السوق

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسئولية وضع إطار عمل تفصيلي لإدارة مخاطر السوق إضافة إلى المتابعة الدورية لتطبيقها. بينما تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن مختلف مراكز السوق في الاستثمارات والأدوات المالية والصفقات خارج إطار السوق الرسمي بشكل مسبق.

يشتمل إطار عمل إدارة مخاطر السوق على العناصر التالية:

- حدود لكافة عوامل مخاطر السوق ومراقبة تلك الحدود بشكل منتظم لضمان عدم تجاوز المجموعة لمجمل حدود المخاطر ومؤشرات التركزات المحددة في ضوء قواعد بنك الكويت المركزي والحدود الداخلية؛
- التقييم تبعاً للقيمة السوقية استناداً لبيانات السوق التي يتم نشرها بصورة مستقلة، والمراجعة المستمرة لكافة المراكز المفتوحة؛ و
- قياس القيمة عند المخاطرة بالنسبة للمراكز ذات الحساسية للسوق ومراقبتها في ضوء الحدود الموضوعية.

يتعين على المجموعة الالتزام بتعليمات ولوائح بنك الكويت المركزي. يتم وضع ومراجعة سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السوق وحدود مخاطر السوق باستمرار لضمان توافقها مع سياسة المجموعة الخاصة بالقدرة على تحمل مخاطر السوق.

مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للانكشاف على المخاطر للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح حيث إن قيمة استثمارات المجموعة ذات الإيرادات الثابتة وأو العائد على التمويل تتناسب عكسياً مع الحركة في معدلات السوق. إضافة إلى ذلك، قد يؤثر التغير في معدلات الربح أيضاً على صافي أرباح المجموعة أو هامش الربح.

مخاطر السداد المبكر

إن مخاطر السداد المبكر هي مخاطر تكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل الانكشافات المالية ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض معدلات الربح. فيما يتعلق بالشروط التعاقدية الخاصة بالمنتجات الإسلامية، لا تتعرض المجموعة بصورة جوهرية لمخاطر السداد المبكر.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية حيث إن عملة المجموعة الرئيسية هي الدينار الكويتي ويتم إعادة تقييم كافة العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي. إن أي مراكز قائمة مدينة أو دائنة تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية على أساس الحدود الموضوعية من قبل بنك الكويت المركزي والتقييم المستمر للمراكز القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تعرض المجموعة لمخاطر جوهرية في 31 ديسمبر على موجوداتها ومطلوباتها النقدية غير المتداولة وتدفقاتها النقدية المتوقعة. يحتسب التحليل تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على النتائج واحتياطي القيمة العادلة (بسبب التغير في القيمة العادلة).

العملة	2018			2017		
	التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية	التأثير على التناجج	التأثير على حقوق الملكية	التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية	التأثير على التناجج	التأثير على حقوق الملكية
	%	دينار كويتي	دينار كويتي	%	دينار كويتي	دينار كويتي
الدولار الأمريكي	+1	(1,000)	525	+1	(557)	320
الريال السعودي	+1	(15)	-	+1	(22)	-
الجنية الإسترليني	+1	(58)	59	+1	(43)	47

20 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)
إدارة مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر أسعار الأسهم
مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مستويات مؤشرات و/أو أسعار الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

تقوم المجموعة بإجراء تحليل الحساسية على فترات منتظمة وذلك بهدف تقييم التأثير المحتمل لأي تغير جوهري في القيمة العادلة لأسهم المدرجة. بالنسبة لهذه الاستثمارات، فإن الزيادة في سعر الأسهم بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر 2018 سوف تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 358 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: 38 ألف دينار كويتي). إن أي تغير مماثل في الاتجاه المعاكس من الممكن أن ينتج عنه تأثير مماثل ولكن عكسي على المبالغ المذكورة أعلاه، وذلك مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

د) مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان أو توقعات السوق مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحد من هذه المخاطر، قامت المجموعة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. ويتضمن ذلك تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفير الأصول السائلة عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لتوفير مصادر تمويل إضافية وتوفير التمويل والسيولة اللازمة عند الضرورة. لدى المجموعة خطة لتوفير التمويل اللازم في الحالات الطارئة لضمان تطبيق الإجراءات المطلوبة لتمويل أية حالات طارئة متعلقة بالسيولة. إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن تطبيق خطة تمويل الحالات الطارئة.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل منهجية المجموعة لإدارة مخاطر السيولة في التأكد من توافر السيولة الكافية بشكل دائم، قدر الإمكان، للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في الظروف العادية والصعبة على حد سواء، بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بسمعة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بمراقبة قائمة السيولة للمجموعة بشكل يومي وتتخذ الخطوات المناسبة، إذا لزم ذلك. يتم مراقبة قائمة السيولة لدى المجموعة يومياً من حيث الموجودات والمطلوبات الشاملة وكذلك بالنسبة للدينار الكويتي والعملات الأجنبية، وحول مركز المجموعة من حيث معدل السيولة القانونية وكذلك معدل الإقراض إلى الودائع ونسبة تغطية السيولة. تقوم إدارة الخزينة بالتنسيق مع إدارات المجموعة المختلفة وعرض التفاصيل حول التدفقات النقدية المتوقعة اللازمة أو الناتجة عن فرص الأعمال المحتملة.

يتعين على إدارة الخزينة الحفاظ على مجموعة من الموجودات ذات السيولة العالية قصيرة الأجل، التي تتكون إلى حد كبير من الاستثمارات في أوراق مالية عالية السيولة وقصيرة الأجل وتوافر خطوط الائتمان بين البنوك بإشعارات قصيرة الأجل، وذلك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية لدى المجموعة. تتم إدارة السيولة لدى إدارة الخزينة بالشكل الأمثل مع الأخذ في الاعتبار الفجوات في الاستحقاق. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات الضغط بصفة منتظمة وفقاً لمجموعة مختلفة من السيناريوهات التي تغطي ظروف السوق المعتدلة والأكثر صعوبة. تخضع جميع سياسات السيولة لمراجعة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويتم اعتمادها من قبل لجنة مجلس الإدارة للمخاطر. ويتم مراجعة تقرير قائمة السيولة الدوري، الذي يتضمن كافة الاستثناءات والإجراءات التصحيحية التي يتم أو يجب اتخاذها، من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تخضع المجموعة لقيود حول السيولة وفقاً لنظام تدرج الاستحقاقات الذي تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تستند استحقاقات الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة إلى ترتيبات السداد التعاقدية باستثناء بعض الاستثمارات التي تستند إلى معايير بنك الكويت المركزي.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

(د) مخاطر السيولة (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر كما يلي:

2018	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهر ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	19,738	-	-	-	19,738
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	251,936	4,550	-	-	256,486
مدينو التمويل	905,647	339,696	56,742	304,457	1,606,542
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	41,500	41,500
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	7,584	4,801	-	136,200	148,585
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-	52,498	52,498
عقارات استثمارية	-	-	-	22,867	22,867
موجودات أخرى	11,808	6,003	354	8,330	26,495
ممتلكات ومعدات	-	-	-	18,358	18,358
	<u>1,196,713</u>	<u>355,050</u>	<u>57,096</u>	<u>584,210</u>	<u>2,193,069</u>
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	184,937	175,791	276,194	198,141	835,063
حسابات المودعين	728,364	206,572	80,502	37,740	1,053,178
مطلوبات أخرى	27,672	-	-	6,228	33,900
	<u>940,973</u>	<u>382,363</u>	<u>356,696</u>	<u>242,109</u>	<u>1,922,141</u>
2017					
خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهر ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي	
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	13,201	-	-	-	13,201
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	246,484	-	-	-	246,484
مدينو التمويل	728,610	256,494	23,710	254,508	1,263,322
استثمارات متاحة للبيع	44,021	-	6,019	115,881	165,921
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-	31,660	31,660
عقارات استثمارية	-	-	-	24,611	24,611
موجودات أخرى	7,728	9,051	290	6,278	23,347
ممتلكات ومعدات	-	-	-	5,999	5,999
	<u>1,040,044</u>	<u>265,545</u>	<u>30,019</u>	<u>438,937</u>	<u>1,774,545</u>
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	175,788	69,639	61,884	265,553	572,864
حسابات المودعين	692,369	187,206	99,588	27,451	1,006,614
مطلوبات أخرى	16,094	-	-	2,014	18,108
	<u>884,251</u>	<u>256,845</u>	<u>161,472</u>	<u>295,018</u>	<u>1,597,586</u>

20 إدارة المخاطر (تتمة)

(د) مخاطر السيولة (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاقات للمطلوبات المالية على المجموعة في 31 ديسمبر على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصوصة. بالنسبة للمدفوعات التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تم إرسالها فوراً.

الإجمالي ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي
2018				
845,767	78,664	281,779	177,449	307,875
1,062,540	41,143	80,719	210,759	729,919
33,900	6,228	-	-	27,672
1,942,207	126,035	362,498	388,208	1,065,466
2017				
585,069	276,065	62,794	70,128	176,082
1,012,666	27,483	101,284	188,974	694,925
18,108	4,253	-	-	13,855
1,615,843	307,801	164,078	259,102	884,862

يبين الجدول التالي تواريخ الانتهاء التعاقدية حسب الاستحقاق للمطلوبات المحتملة والالتزامات على المجموعة:

الإجمالي ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	3 إلى 12 أشهر ألف دينار كويتي	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي
2018			
33,210	-	6,914	26,296
91,209	52,655	35,691	2,863
223	-	223	-
124,642	52,655	42,828	29,159
2017			
39,788	-	13,084	26,704
62,865	25,207	27,125	10,533
232	-	232	-
102,885	25,207	40,441	37,237

20 إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) مخاطر التشغيل
تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النظم أو الخطأ البشري أو الأحداث الخارجية. عند إخفاق أدوات الرقابة في أدائها، يمكن أن يترتب على ذلك آثار قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقد السمعة.

إدارة مخاطر التشغيل

لدى المجموعة عدد من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية والإشراف عليها بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية والمالية للمجموعة. تمت الموافقة على إجراءات مناسبة لإدارة مخاطر التشغيل من قبل مختلف المجموعات والإدارات بالمجموعة، وتم تطبيقها من أجل تقديم التقارير حول مخاطر التشغيل ومراقبتها والتحكم بها بصورة فاعلة.

يتم إدارة مخاطر التشغيل بإشراف مجموعة إدارة المخاطر، حيث تراقب هذه المجموعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل والإشراف عليها كجزء من الإطار الإجمالي لإدارة المخاطر الذي يتسم بالقوة والحذر.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية" والإرشادات بشأن "الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل".

قامت المجموعة بوضع سياسة "إدارة استمرارية الأعمال" لمواجهة أي إخفاقات أو احتمالات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات المجموعة.

قامت المجموعة بإنشاء موقع مواجهة الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتضمن المجموعة عدم تأثير مخاطر التشغيل، التي قد تنشأ عن أي اضطراب محتمل، بصورة سلبية على الأعمال المصرفية. تولي المجموعة اهتماماً خاصاً بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاق محتمل في مسؤوليات الأمانة.

تقارير القطاعات

21

يتم تحديد قطاعات المجموعة التشغيلية استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل المسؤولين عن اتخاذ القرار وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لدى كل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات التشغيل التي تستوفي شروط رفع تقارير القطاعات عنها هي كالتالي:

- **الخدمات المصرفية للشركات** - وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للشركات، كما يقدم المراجعات التمويلية للسلع والعقارات وتسهيلات الإجارة.
- **الخدمات المصرفية للأفراد** - وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للعملاء من الأفراد. تتضمن هذه المجموعة التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى التي تتعلق بالفروع.
- **الخزينة** - وتشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمراجعات المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بصورة رئيسية.
- **الاستثمار** - وتشتمل على الاستثمار في حقوق الملكية المباشرة والعقارات والاستثمارات الأخرى.
- **أخرى** - وتشتمل على الموجودات والمصروفات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات التشغيل بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء.

21 تقارير القطاعات (تتمة)

يبين الجدول التالي معلومات عن إيرادات التشغيل ونتائج السنة ومجموع الموجودات فيما يتعلق بقطاعات المجموعة التي يتم إعداد تقارير حولها.

المجموع ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	الاستثمار ألف دينار كويتي	الخزينة ألف دينار كويتي	الأفراد ألف دينار كويتي	الشركات ألف دينار كويتي	
49,552	-	7,700	3,557	7,682	30,613	إيرادات التشغيل
12,738	(11,526)	5,784	3,583	81	14,816	صافي الربح
2,193,069	64,591	265,450	256,486	328,249	1,278,293	إجمالي الموجودات
1,922,141	33,900	-	1,351,694	363,678	172,869	إجمالي المطلوبات

2017

المجموع ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	الاستثمار ألف دينار كويتي	الخزينة ألف دينار كويتي	الأفراد ألف دينار كويتي	الشركات ألف دينار كويتي	
38,112	-	4,910	2,171	6,361	24,670	إيرادات التشغيل
7,454	(9,922)	3,829	1,880	(1,498)	13,165	صافي الربح
1,774,545	42,547	222,191	246,484	259,277	1,004,046	إجمالي الموجودات
1,597,586	18,108	-	1,097,427	324,632	157,419	إجمالي المطلوبات

22 إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد من التزام المجموعة بالمتطلبات الرقابية لرأس المال، واحتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأسمال جيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وذلك لتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال لديها وتجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. وللحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة أن تقوم بمراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال واستخدام رأس المال الرقابي بانتظام من قبل إدارة المجموعة وتخضع عملية المراقبة لتعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي.

22 إدارة رأس المال (تتمة)

تتبع المجموعة تعليمات بازل III ويتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدل كفاية رأس المال لدى المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ / 336/ 2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 كما يلي:

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	
826,642	1,173,468	الموجودات المرجحة بالمخاطر
107,463	152,551	رأس المال المطلوب
		رأس المال المتاح
100,596	194,565	الشريحة 1: حقوق المساهمين (CET1)
76,363	76,363	إضافي: الصكوك الإضافية المستدامة الشريحة 1
176,959	270,928	إجمالي الشريحة 1 من رأس المال
9,700	13,803	إجمالي الشريحة 2 من رأس المال
186,659	284,731	إجمالي رأس المال المتاح
12.17%	16.58%	معدل كفاية رأس المال - الشريحة 1: حقوق المساهمين
21.41%	23.09%	إجمالي معدل كفاية رأس المال من الشريحة 1
22.58%	24.26%	إجمالي معدل كفاية رأس المال

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب أ / 343/ 2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 كما هو مبين أدناه:

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	
176,959	270,928	الشريحة 1 من رأس المال
1,828,860	2,265,808	إجمالي الانكشاف
9.68%	11.96%	معدل الرفع المالي

تم عرض الانكشاف المتعلق بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة من بنك الكويت المركزي والمنصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ / 336/ 2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرفع المالي طبقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب أ / 343/ 2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 ضمن قسم "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.

23 قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. تتكون الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد والافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لآليات التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة،

المستوى 2: آليات أخرى تكون جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة ملحوظة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى 3: آليات أخرى تستخدم مدخلات ذات تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

23 قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة (تتمة)

يعرض الجدول التالي تحليل الموجودات المسجلة بالقيمة العادلة وفقاً لمستويات الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة:

قياس القيمة العادلة				2018
المخلات	المخلات	الأسعار المعلنة	المجموع	
الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3)	الجوهرية الملحوظة (المستوى 2)	في أسواق نشطة (المستوى 1)	ألف دينار كويتي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
				موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة
				موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	-	7,159	7,159	أسهم مسعرة
26,430	-	-	26,430	صناديق (غير مسعرة)
7,911	-	-	7,911	أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)
34,341	-	7,159	41,500	
				موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
				صكوك مسعرة
-	-	43,683	43,683	- صكوك حكومية
-	-	97,410	97,410	- صكوك شركات
-	-	141,093	141,093	
2,000	-	-	2,000	صكوك غير مسعرة
5,492	-	-	5,492	أسهم غير مسعرة
7,492	-	141,093	148,585	
				الأدوات المالية المشتقة (إيضاح 24)
-	-	57	57	مبادلات معدلات الربح

23 قياس القيمة العادلة للادوات المالية (تتمة)
الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة (تتمة)

قياس القيمة العادلة				2017
المدخلات	المدخلات	الأسعار المعلنة	المجموع	
الجهرية غير الملحوظة (المستوى 3)	الجهرية الملحوظة (المستوى 2)	في أسواق نشطة (المستوى 1)	دينار كويتي	
الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
-	-	41,276	41,276	موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة
-	-	96,864	96,864	استثمارات متاحة للبيع:
-	-	-	-	صكوك مسعرة
-	-	-	-	صكوك حكومية
-	-	-	-	صكوك شركات
-	-	138,140	138,140	
-	-	756	756	أسهم مسعرة
2,000	-	-	2,000	صكوك غير مسعرة
2,000	-	138,896	140,896	

لا يتضمن الجدول أعلاه مبلغ 25,025 ألف دينار كويتي المتعلقة بالإستثمارات غير المسعرة المتاحة للبيع المقاسة بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة (وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) والتي لم يتم الإفصاح عنها بالقيمة العادلة نظراً لتعذر قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها.

يوضح الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المالية ضمن المستوى 3.

تعديل انتقالي عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9						
1 يناير 2018	إضافات	بيع / استرداد	التغيير في القيمة العادلة	الحركة في اسعار الصرف الأجنبي	في 31 ديسمبر 2018	دينار كويتي
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
-	16,308	(290)	409	-	26,430	-
-	7,295	-	(97)	-	7,911	-
-	23,603	(290)	312	-	34,341	-
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر						
صناديق (غير مسعرة)						
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)						
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى						
2,000	-	-	-	-	2,000	-
-	4,633	10	849	-	5,492	-
-	4,633	10	849	-	7,492	-

23 قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)
الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة (تتمة)

الحركة في	التغيير في	بيع / استرداد	إضافات	1 يناير
الأسعار الصرف في 31 ديسمبر 2017	القيمة العادلة	الف	الف	2017
الف	الف	الف	الف	الف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
2,000	-	-	-	2,000
2,000	-	-	-	2,000

استثمارات متاحة للبيع
صكوك غير مسعرة

لم يكن هناك أي تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2018 و 2017.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة يتم تقديرها باستخدام أساليب تقييم تتضمن مجموعة مدخلات من الافتراضات التي تعتبر ملائمة للظروف. إن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها مباشرة على أساس حركة معدلات الربح في السوق وتستخدم فقط لأغراض الإفصاح. يتم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 والمحددة بناءً على التدفقات النقدية المخصومة اخذاً في الاعتبار أن أغلب المدخلات الجوهرية تتمثل في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان الناشئة من الأطراف المقابلة.

إن التأثير على بيان المركز المالي المجمع أو بيان التغييرات في حقوق الملكية المجمع يعتبر غير مادي في حالة وقوع أي تغيير بنسبة 5% في متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة ضمن المستوى 3.

24 الأدوات المالية المشتقة

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تتحدد قيمتها بالرجوع إلى معدلات الربح أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو معدلات وتصنيفات الائتمان أو مؤشر الائتمان. تمثل المبالغ الاسمية الأصلية فقط المبالغ التي يطبق عليها معدل أو سعر لتحديد مبالغ التدفقات النقدية التي سيتم تبادلها، وهي لا تمثل الربح أو الخسارة المحتملة المتعلقة بمخاطر السوق أو الائتمان التي تنسم بها تلك الأدوات.

تدرج الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي المجمع. تمثل القيمة العادلة الموجبة تكلفة استبدال كافة المعاملات بقيمة عادلة لصالح المجموعة إذا تم إنهاء الحقوق والالتزامات الناتجة من تلك الأداة في معاملة سوق منتظمة في تاريخ البيانات المالية المجمعة. تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. تمثل القيمة العادلة السالبة تكلفة قيام الأطراف المقابلة للمجموعة باستبدال كافة معاملاتهم مع المجموعة.

تتعامل المجموعة في مبادلات أسعار الربح لإدارة مخاطر معدلات الربح على موجوداتها ومطلوباتها التي تحمل ربحاً، وتقديم حلول إدارة مخاطر معدلات الربح للعملاء.

مبادلات معدلات الربح

إن مبادلات معدلات الربح هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية بين طرفين مقابلين لتبادل مدفوعات الربح استناداً إلى مبلغ أساسي محدد لفترة زمنية معينة. تقوم المجموعة بتطبيق طريقة تحوط التدفقات النقدية المحاسبية باستخدام مبادلة معدل الربح لتحوط إحدى ودائعها بالعملات الأجنبية ذات فترات استحقاق تصل إلى 3 سنوات مقابل تقلبات معدل الربح. تنفذ المجموعة اختبارات الفاعلية بتواريخ المركز المالي لأغراض محاسبة التحوط، ويتم المحاسبة عن الأجزاء الفعالة كجزء من التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات ضمن احتياطي القيمة العادلة، في حين يسجل الجزء غير الفعال في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. تم إدراج انعدام الفاعلية من معاملات التحوط في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال السنة.

24 الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

مبادلات معدلات الربح (تتمة)

فيما يلي ملخص القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المدرجة في السجلات المحاسبية ومبالغها الاسمية:

31 ديسمبر 2018		
القيمة العادلة الموجبة	القيمة الاسمية	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
57	120,840	مبادلات معدل الربح (محتفظ بها كتحوط التدفقات النقدية)
57	120,840	

لا توجد أدوات مالية مشتقة كما في 31 ديسمبر 2017.

25 المعلومات المقارنة

تم إعادة إدراج المعلومات المقارنة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بحيث تعكس التغير في السياسات المحاسبية من نموذج التكلفة الى نموذج القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية. ترى الإدارة أن هذه السياسة تقدم معلومات موثوق فيها وأكثر ارتباطاً بالبنود حيث أن القيمة العادلة تتيح لمستخدمي البيانات المالية معلومات أكثر إفادة من طرق القياس الأخرى. وقد تم تطبيق السياسة بأثر رجعي.

تم إجراء التعديلات التالية على المعلومات المالية المقارنة بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، وفيما يلي تأثيرها على البيانات المالية المجمعة للسنوات السابقة:

تأثير التغيير	معاد إدراجه	كما سبق إدراجه	
ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
			بيان المركز المالي المجموع
			كما في 31 ديسمبر 2017
			الموجودات
558	31,660	31,102	استثمارات في مشاريع مشتركة
945	24,611	23,666	عقارات استثمارية
			حقوق الملكية
1,503	559	(944)	(خسائر متراكمة) أرباح مرحلة
			كما في 1 يناير 2017
			الموجودات
817	15,632	14,815	عقارات استثمارية
			حقوق الملكية
817	(3,981)	(4,798)	خسائر متراكمة
			بيان الأرباح أو الخسائر المجموع
			السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
128	6,387	6,259	صافي إيرادات استثمار
558	(12,318)	(12,876)	مخصص انخفاض القيمة
686	7,454	6,768	صافي ربح السنة

تم عرض بيان ثالث للمركز المالي المجموع حيث لإعادة الإدراج أثر جوهري على الأرصدة الافتتاحية للسنوات المالية المقارنة والمنتتهية في 31 ديسمبر 2016 و2017.

لم يتم إجراء أي تعديلات على الإحتياطي الإجباري للسنة المقارنة لعكس التغير في السياسات المحاسبية.